



جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور القطاع الخاص في تفعيل السياسة السياحية في الجزائر 1989_1992

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذة :

نصيب عتيقة

إعداد الطالبة

رجب عواطف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. معمر حفيظة	أستاذ مساعد "أ"	رئيسة
أ. عتيقة نصيب	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقرا
أ. عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

- الآية 32 من سورة البقرة

شكر و عرفان

الشكر والعرفان لله على توفيقني لانجاز هذا العمل المتواضع

اقدم جزيل شكري وامتناني

الى كل من قدم لي يد المساعدة لاتمام هذه الدراسة من قريب او من بعيد

واخص بالذكر:

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي عامة وكلية الحقوق والعلوم السياسية

وقسم العلوم السياسية خاصة من اساتذة واداريين

وعلى راسهم الاستاذة محببة نصيب على قبولها الاشراف على هذه الدراسة و

على نصحتها وتوجيهها الدائم

الى الاستاذة المحترمة والكبيرة بعلمها معمر حفيفة و الاستاذ القدير رئيس قسم

العلوم السياسية عبد الحميد فرج على قبولهما مناقشة هذه المذكرة

الى كل الزملاء والزميلات دفعة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة

عامة وادارة محلية

الأهداء

الحمد لله الذي أماننا بالعلم و زيننا بالعلم و أكرمنا بالتقوى
و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

إلى روح والدي.

إلى من أنارت في قلبي حب العلم أمي.

إلى زوجي و أخواتي.

إلى الأصدقاء و كل من قدم يد المساعدة من قريب و من

بعيد.

مقدمة

قال لامرتين : "لا يوجد انسان كامل ، إلا ذلك الذي سافر كثيرا وغير نمط حياته

وفكره عشرون مرة"

Il n y a d'homme complet que ce lui a beaucoup voyage qui a changé vingt fois la forme de sa vie

عاشت البشرية على مر العصور احداث هامة ، ولعل اهمها الثورة الصناعية وما تولد عنها من تحولات تكنولوجية اقتصادية ، اجتماعية وثقافية . انطلاقا من اواخر القرن الثامن عشر باوروبا الغربية وشمال امريكا والتي اسفرت عن تحقيق الرخاء الاقتصادي بهذه الدول ودعم بنياتها الاساسية كالطرق والسكك الحديدية والموانئ ، ورفع مستوى عيش مواطنيها .

تلعب السياحة في الوقت الحاضر دورا هاما في الاقتصاد العالمي . نضرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج والتي تفوق احيانا ما تحققه المبادلات النفطية . فتعتبر السياحة حاليا صناعة تصديرية ، فهي بالتالي قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا الامر كان يقتضي العمل بسياسة تتضمن برامج ودراسات هادفة وتوفير موارد مالية وبشرية كافية ، ولعل من اهم هذه البرامج الخوصصة كخيار وان لم نقل حتمية في ظل التحولات الاقتصادية ويستمد اهميته من خلال المكانة التي تكتسبها الخوصصة على برامج التعديل الهيكلي فالخوصصة بحكم انها حديثة في الاواسط الاقتصادية الا انها تعد اداة مهمة من ادوات الانتقال الى اقتصاد السوق الذي اصبح ضرورة لابد منها من اجل مواكبة التغيرات ، وفي الوقت الذي يحتل فيه القطاع السياحي في بعض البلدان مكانة هامة نجده في الجزائر ينظر الى قطاع السياحي على انه من القطاعات التي يمكن ان تحدث دفعا تنمويا للجزائر بحكم توفر مختلف الموارد والإمكانيات السياحية التي تشكل القاعدة الاساسية لهذا النشاط ، الامر الذي يرشحها لان تكون من كبار الدول السياحية على الاقل المستوى المتوسطي . غير ان توفر الامكانيات السياحية لايعني

بالضرورة ازدهار القطاع بل لابد للموروث السياحي من سياسة تموية وتحدد اهدافه الاستراتيجية .

كل هذه الاسباب جعلت الجزائر تبحث على سياسة سياحية رشيدة في اطار برنامج التعديل الهيكلي والمتمثلة في خصوصية القطاع السياحي بهدف تحسين انجاز المؤسسات السياحية وإنشاء اطار قانوني واضح ومرن ، قصد النهوض بالقطاع السياحي وتحسين مردوبيته وترقية الاستثمارات الجديدة في الوحدات السياحية .

اهمية الدراسة:

وسنقوم بتقسيم اهمية الدراسة الى اهمية عملية و اهمية علمية كما يلي :

1 – الاهمية العملية :

❖ الاهمية التي يكتسبها القطاع السياحي ومؤسساته في الاقتصاد الوطني ، سواء تعلق الامر بالتشغيل او بالاستثمار ، او بالتدفقات المالية التي تحصل عليها من خلال مداخيل العملة الصعبة.

❖ البرنامج الانتقالي للخصوصية يكرس ازالة تعهد الدولة فيما يخص التسيير عن طريق وضع استراتيجية خصوصية المؤسسات الفندقية والسياحية للقطاع العمومي وتشجيع مبادرات الخواص لهدف تسهيل بروز صناعة سياحية حقيقية في الجزائر

2 – الاهمية العلمية :

❖ التمكين من التعرف على السياسة السياحية والقطاع الخاص منذ النشأة والمفهوم وخصائص .

❖ تسليط الضوء على اهم المراحل و المخططات التي مرتب بها السياحة في الجزائر وسياسة الاستثمارات السياحية في ظل الخصوصية.

❖ تزويد الجامعات ومراكز البحث بمعلومات مهمة حول تطور نمو القطاع السياحي والامكانيات المقدمة له من طرف الدولة وبعض التجارب في خوصصة المؤسسات السياحية .

الهدف من الدراسة :

ابرار الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقصاد الوطني سواء تعلق الامر بالاستثمار او بالتشغيل وما يدره من مداخيل بالعملة الصعبة .

المفهوم الجديد المتداول حاليا والذي يربط تطوير السياسة السياحية بخوصصة المؤسسات السياحية.

مبررات اختيار الدراسة :

يرجع اختيار هذا الموضوع للعديد من الاسباب والدوافع منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي والتي يمكن ايجازها كالاتي :

المبررات الموضوعية :

❖ تحول السياحة الى صناعة قائمة بحد ذاتها في بعض الدول وخاصة المجاورة للجزائر كتونس والمغرب ومصر من جهة ، والدول الواقعة في الضفة الاخرى للبحر الابيض المتوسط كفرنسا ، اسبانيا ، اليونان ، ايطاليا الخ من جهة اخرى.

❖ الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقصاد الوطني ، سواء تعلق الامر بالاستثمار او بالتشغيل وما يدره من مداخيل.

❖ الاهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تكتسيها السياحة في عصرنا الحاضر على المستوى العلمي .

المبررات الذاتية :

- ❖ اختياري لهذا الموضوع تابع كوني تخصصت في التنظيم السياسي والاداري فرع سياسة عامة وادارة محلية ، الذي تعد السياسة السياحية من صميم مجالات اهتمامه
- ❖ في اطار رسم السياسات القطاعية للدولة بتناول تحليل صياغة السياسة وتنفيذها وتقويمها .
- ❖ قناعتي بان القطاع السياحي يمكن ان يلعب دور كبيرا في التنمية الوطنية لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات سياحية تؤهلها ان تكون من كبار الدول المستقبلية للسياح في العالم اذا ما استغلت هذه الموارد احسن استغلال .
- ❖ ميلي العلمي للدراسات والمواضيع ذات الطابع الاقتصادي بحكم ان السياحة قطاع اقتصادي بالدرجة الاولى .

الدراسات السابقة:

1— دراسة الباحث صالح ميهوب بعنوان : تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التسيير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، 2007) بإشكالية : ماهي العوامل الحقيقية التي حالت دون تطوير السياحة في الجزائر رغم اكتسابها لمؤهلات سياحية هائلة ؟ و النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة هي :

— سبب ضعف النتائج المحصلة تعود بالدرجة الاولى الى الاختيارات الاقتصادية الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال حيث اعطت الاولوية انذاك وعلى غرار معظم الدول النامية الاخرى المنتجة للنفط ، لتطوير قطاعات اقتصادية معينة كالمحروقات والصناعة والتعليم والصحة والدفاع على حساب قطاعات اخرى كالسياحة والفلاحة والري والصيد ، هذا ما ادى الى عدم استقرار السياسة السياحية وغياب الوضوح في الرؤية بخصوص تحديد المعالم والاهداف الواجب انتهاجها.

— نمط التسيير الاداري الحالي للمؤسسات العمومية الحالية لايسمح بتحسين نوعية الخدمات وتحقيق الاداء الاقتصادي المنتظر .

– تحديد سياسة وطنية مستقرة وطويلة الاجل لتطوير السياحة ، يتم اعدادها في اطار تشاوري مع مختلف القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع وتكون مدمجة في المخططات التنموية للدولة .

2– دراسة الباحثة بوعقلين بديعة : الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط (جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . قسم العلوم الاقتصادية ، 2006) باشكالية : ها استطاعت الاستثمارات السياحية في الجزائر ان تلبى متطلبات التسويق السياحي المتمثل في العرض والطلب السياحي ؟ اما النتائج المتحصل عليها بهذه الدراسة هي

– مساهمة القطاع السياحي في احداث مناصب شغل تبقى ضعيفة ومتواضعة خاصة مع ارتفاع معدل البطالة في الجزائر وهذا رغم اعتبار هذا القطاع اكبر قطاع لاحداث مناصب شغل .

- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية العمومية والخاصة ونقص الادخار المحلي

تدهور الصناعات التقليدية بسبب غياب التأطير والاهتمام بهذا الموضوع

3– دراسة الباحث العباس بلقاسم بعنوان : السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي : دراسة حالة ولاية تيبازا ، تخصص اقتصاد ،(جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، قسم الاقتصاد 1996) باشكالية : هل تم تجسيد توجيهات السياسات السياحية ميدانيا ؟. اما النتائج المتحصل عليها بهذه الدراسة هي

– العمل على انجاز مشاريع سياحية مشتركة بين بلدان المغرب العربي خاصة وان هناك تعامل مكثف بين هذه البلدان وان الامكانيات السياحية لها متكاملة اكثر منها منافسة لبعضها البعض.

– ان الاستثمارات السياحية في الجزائر لم تعكس بصورة فعلية توجهاتها السياسيات السياحية.

اما جديد دراستنا فيتمثل في :

❖ التركيز على الجانب السياسي للدور الذي تلعبه القطاع الخاص في بلورة قطاع السياحة في الجزائر.

❖ وضع مخطط وطني للتنمية السياحية في المدى الطويل يأخذ بعين الاعتبار الاختيارات المتعلقة بالمنتجات السياحية الواجب تطويرها وكيفية تطويرها في الجزائر.

❖ دراسة ملفات الاستثمارات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني في اطار قانوني المتعلق بترقية الاستثمارات.

اشكالية الدراسة :

يعد موضوع الدراسة " دور القطاع الخاص في تفعيل السياسة السياحية " من المواضيع المهمة والرائدة في الوقت الحالي والتي تعرف اهتمام الباحثين والدارسين نتيجة للدور القيادي الذي تلعبه في السياسات العالمية .

ونتيجة لهذا الدور الذي يلعبه في العالم اصبح هاذين القطاعين يوثران على سياسات الدول .

ونتيجة للدور المتنامي للقطاع الخاص والساساة الساحية في العالم ضهرت العديد من وجهات النظر لواقع هذين القطاعين . وبناء على هذا نطرح الاشكالية التالية :

الى اي مدى يساهم القطاع الخاص في تفعيل السياسة السياحية في الجزائر؟

وهذه الاشكالية تندرج تحتها الاسئلة الفرعية التالية:

– ماهي مراحل الخوصصة وتقنياتها في القطاع الخاص؟

– ماهي اهم الثروات والامكانيات السياحية في الجزائر؟

– ماهي اهم المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر واهم مخططات التي مرت بها؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية : كلما زادت خوصصة القطاع السياحي ، كلما كان اكثر رشادة في التسيير.

الفرضيات الفرعية :

– كلما كان القطاع السياحي ذو اهمية قصوى كلما زاد الدفع بعجلة التنمية .

– كلما نقص تدخل القطاع العام في تسيير القطاع السياحي في الجزائر كلما زاد انتعشت السياحة في الجزائر.

الاطار المنهجي للدراسة :

سنعتمد في هذه الدراسة على :

المنهج التاريخي : وهو الذي يستخدم لدراسة ظواهر وجدت سابقا او يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي وقد استخدمناه للتعرف على نشاه القطاع الخاص والمراحل التاريخية التي مرت بها السياحة.

المنهج الإحصائي وهذا المنهج يتم فيه تجميع المادة العلمية تجميعا كمييا لعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالرقام وقد استخدمت في هذه الدراسة للتعرف على مختلف النسب المتعلقة بالنشاط السياحي وكيفية خوصصته.

منهج دراسة حالة : وهو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية لوحدة معينة عن طريق التعمق في الدراسة وقد اعتمدت عليه لدراسة واقع السياحة في الجزائر.

الاقتراب القانوني : وهو المقتررب الذي ينظر للظواهر السياسية وقضاياها عن طريق النصوص القانونية المنظمة لها وقد تم من خلاله دراسة النصوص القانونية المنظمة للاستثمار السياحي في ظل الخوصصة.

الاقترب النسقي : وهو الذي ينظر للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها وتحكمها وقد استخدم في هذه الدراسة للتعرف على كيفية اتخاذ القرارات على مستوى النظام السياسي حسب "دافيد ايستون".

الاقترب الوظيفي: وهو يعتمد على الوظيفة التي يقوم تقوم بها الوحدات المكونة للنظام السياسي لدراسة الظواهر السياسة والذي من خلالها تمكنا من التعرف قدرات الدول كما حددها " قابريال الموند" وذلك من خلال من ما تمتلكه الجزائر من امكانيات تاريخية وحضارية ومنشآت قاعدية.

بالإضافة الى دراسة وصفية للقيام بوصف اهم خصائص وأشكال السياحة والقطاع الخاص .

خطة الدراسة :

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الاول ، الاطار النظري للقطاع الخاص والسياسة السياحية وتقسيمه الي اربعة مباحث : المبحث الاول الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص وتدرج تحته ثلاث مطالب ، المبحث الثاني بعنوان متطلبات الخوصصة وتأثيراتها المختلفة بثلاث مطالب ،

والمبحث الثالث الإطار المفاهيمي للسياحة والسياسة السياحية تحت ثلاث مطالب ام المبحث الرابع فكان ابعاد السياسة السياحية بثلاث مطلب .

الفصل الثاني المعنون ب : السياحة في الجزائر بثلاث مباحث ، المبحث الاول السياحة في الجزائر الثروات والإمكانات مقسم الى ثلاث مطلب ، المبحث الثاني بعنوان تاريخ السياحة في الجزائر بثلاث مطلب ام المبحث الثالث سنطرح اهم المخططات للسياسة السياحية في الجزائر عن طريق ثلاث مطالب.

اما الفصل الثالث والأخير ، فقد خصص لدراسة القطاع الخاص وواقع السياحة في الجزائر :

تحت ثلاث مباحث ، المبحث الاول تتناولنا خوصصة السياحة في الجزائر بثلاث مطالب ام المبحث الثاني تحت عنوان السياسة الجديدة بالجزائر بمطلبين اما المبحث الاخير يدرس التجربة الجزائرية في مجال خوصصة تسيير القطاع السياحي تحت ثلاث مطالب .

صعوبات الدراسة :

عند قيامنا بهذه الدراسة وكغيرها من الدراسات العلمية واجهنا العديد من الصعوبات والمعيقات التي حدت من امكانيات الباحث في بعض المواطن والتي يمكن ان نذكر منها مايلي :

- انعدام المعلومات والمعطيات الخاصة بخوصصة المؤسسات السياحية
- نقص المراجع المتعلقة بالدراسة التطبيقية الخاصة بالجزائر .
- تضارب بعض الاحصائيات المتعلقة بخوصصه القطاع السياحي.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

- المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص
- المبحث الثاني : متطلبات الخوصصة و تأثيراتها المختلفة
- المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للسياحة و السياسة السياحية
- المبحث الرابع : ابعاد السياحة وعلاقتها بالعلوم الاخرى
- خلاصه الفصل الاول

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

بعيدا عن كل التوقعات التي كانت منتظرة من المخططات التنموية والسياسية السياحية المتبعة لم ترقى الاستثمارات السياحية للقطاع العام الى الاهداف التي سطرت وذلك بالرغم من الموارد المختلفة المتوفرة (البشرية المادية الطبيعية) مما يستوجب اعادة النظر في السياسة والأهداف وطرق الاستغلال ولعل الحل الوحيد لهذا هو رفع الحصار على القطاع الخاص والقضاء على احتكار القطاع العام للسياحة الوطنية وفق مجموعة من الاجراءات تمثلت في قوانين استثمارية جاءت لتحفيز المستثمرين الخواص كتقديم امتيازات وتسهيلات والتي من شأنها النهوض بالسياسة السياحية وتشجيع هذا القطاع وتطويره مما زادت عدد المستثمرين فيه لماله من نقاط جذب لزيادة الاقتصاد والدخل الوطني¹.

¹ احمد ماهر ، دليل المدير في التخصصة. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000 م، ص: 3.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص

تعتبر الخوصصة كاحد ابرز الاصلاحات واهم المواضيع التي مسها النقاش والتحليل في مختلف جوانبها سواء الاطار القانوني او الاقتصادي لاعادة هيكلة اقتصادياتها حيث يلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية وبرامج للتكيف الهيكلي حيث يلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية وبرامج للتكيف الهيكلي حيث تاتي الخوصصة من اهم مكوناتها حيث وعلى الحكومة لانجاح هذا البرنامج بخلق مناخ يعمل على انعاش اقتصاديات السوق مثل :

- تحرير الاسعار
- تحرير التجارة الخارجية
- تغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام
- عودة وتنمية بورصة الاوراق النقدية

المطلب الاول مفهوم الخصخصة والقطاع الخاص

دخل مصطلح الخوصصة القاموس اول مرة عام 1988 خلال الحقبة التاشيرية ببريطانيا وبدات اعمال الخوصصة ببيع مشروعات عامة الى القطاع الخاص كالكهرباء والسكك الحديدية والمياه والنقل العام وقد ترجم المصطلح الى العربية بعدة مرادفات اهمها الخصخصة التخصيص الفردنة الخ¹.

تستخوذ عبارة الخوصصة او التخصيص او الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الانجليزية او الفرنسية لكلمة وسنحاول فيما يلي التعريف بهذه العملية هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الاكبر على الاليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق اهداف التنمية والعدالة الاجتماعية .

1) سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية. القاهرة: مطابع الاهرام، 1988 ، ص: 6.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

كما تعني الخصخصة العملية التي من خلالها تنتازل الدولة على المؤسسات التي تملكها الدولة بصفة كلية او جزئية لصالح المستثمرين الخواص الوطنيين او الاجانب فهي اذن التحويل الجزئي او الكلي لملكية المؤسسات التابعة للقطاع العام¹.

وتعرف ايضا على انها عملية تقليص دور الحكومة او توسيع دور القطاع الخاص نشاط معين او في ملكية وسائل وسائل النتائج

وتعني ايضا التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد وتوليد الدخل وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الاكبر على الية السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لاجل تحقيق اهداف التنمية والعدالة الاجتماعية²

• تعرف ايضا الخصخصة على الاصح في التعبير الاقتصادي: هي سياسة نقل الملكية العامة او ادارتها الى القطاع الخاص وبالتالي تتحول العامة المملوكة للدولة الى القطاع الخاص المملوك للافراد سواء كانوا وطنيين او اجانب وذلك لتقليص الانفاق العام توفير لجهود الحكومة فيما هو انفع للمجتمع وايجاد مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية المختلف من شأنه ترك اثر ايجابي على كمية وجودة الانتاج او الخدمة المقدمة³

يمكن تعريفها ايضا بانها تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة باستبعاد راس المال العام وهي عكس التاميم الذي يعني مصادر الملكيات الخاصة لصالح الدولة وهي ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة للوصول الى الهدف النهائي وهي تطبيق اليات السوق الحر والنظام الراس مالي⁴

¹ هالة حلمي السعيد، التخصيص في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية، الكويت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 1993 م، ص 18

² سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة. ببيروت: دار الجامعية، 1998 م، ص: 12.

² محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء. عمان: دار السلام للنشر والتوزيع، 2000 م، ص: 22.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية. الجزائر: د. م. ج، 1995 م، ص 122.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

- تعريف الخصخصة من منظور الحكومة: ايضا هي عملية اعادة توزيع الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص يتم من خلالها دور الحكومة الانتاجي او زيادة دور القطاع الخاص في امتلاك او ادارة الموجودات المتاحة في الاقتصاد الوطني من اجل الوصول بالقدرات الانتاجية والانشطة الخدمية الى اعلى درجات الكفاءة والمنافسة الممكنة¹.

ومن هنا فاننا نخلص الى التعريف الاجرائي :

بان الخصخصة تعتبر سياسة اقتصادية تهدف في المقام الاول الى زيادة معدل نمو الاقتصادي بوجه عام وذلك من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد واعادة هيكلة الادوار بين الحكومة والقطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وحزب الاستثمار للمساهمة في ادارة الاقتصاد.

المطلب الثاني: اهداف الخصخصة ودوافعها

اولا: اهداف الخصخصة

للخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة الي استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وانتاجية اعلى وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة الا في الحالات الضرورية القصوى وعبر ادوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته²

اما من المنظور السياسي: فالتخصيص يدعوا الى اختزال دور الدولة ليقنصر على مجالات اساسية مثل الدفاع والقضاء والامن الداخلي والخدمات الاجتماعية لذا فان التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق على عملية بيع اصول او نقل الملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة وبالتالي فان اهداف الخصخصة يمكن حصرها فيما يلي :

¹ تقريرا البنك الدولي عن التنمية في العالم 1998، ص1.

² يوسف جعفر سعادة، التريية السياحية، الكويت: دار الكتاب الحديث، 2013 ص22.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

- تطوير السوق المالية وتنشيطها وادخال الحركية على راس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدراتها الانتاجية .
- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية.
- تخفيف حدة ديون العامة.
- تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة وذلك لتمويل قطاعات اخرى مثل التعليم والصحة
- خلق او نشوء استثمار جديد متضمنا الاستثمار الاجنبي الخاص
- تعبئة الموارد المحلية للتنمية
- توسيع قاعدة الملكية
- تحقيق الابعاء المالية المخصصة للمشروعات العامة وذلك في محاولة للوصول الى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي¹

ثانيا : دوافع الخصخصة

يمكن تصنيف دوافع الخصخصة الى صنفين دوافع داخلية واخرى خارجية

1) دوافع داخلية :

- . فشل القطاع العام : السبب المباشر لعملية الخصخصة هو فشل القطاع العام نتيجة للاداء المالي الضعيف وكذلك يتهم القطاع بانخفاض الربحية وانخفاض الانتاجية وتعرض بعض مؤسساته ومشاريعه الى خسارة والسرقة والمحسوبية .²
- الصعوبات المالية : تعاني الكثير من الدول اعباء ملقاة على الميزانية العامة وتحاول تخفيض الانفاق العام بقدر الامكان ولا يمكن ان يتم ذلك الا من خلال تخلص الدولة من بعض الانشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها.1

¹ محمد سمير أحمد، الحاكمة وخصخصة المؤسسات. عمان: دار المسيرة للنشر، 2009م، ص:42.

² محمد رياض الابريشي، الخصخصة ابعادها وافقها. دمشق: دار الفكر، 1999م، ص:34.

2) الدوافع الخارجية :

- المديونية الخارجية : لو فحصنا مختلف برامج الخصخصة المبعة في العالم منذ بداية الثمانينات لوجدنا بان نقل الدين الخارجي وخدمته غالبا ما يكون في اتباع سياسة الخصخصة فبالنسبة للدول النامية فان الديون الخارجية تشكل لها نقلا كبيرا على مستوى المالية العامة ،فهي تامل من وراء خصخصة قطاعاتها العمومية تمهيد الارضية لعودة رؤوس الاموال وتقليص الديون الخارجية
- الانتقال الى اقتصاد السوق وهو النظام الاقتصادي الذي ترفع اليه بقوة المؤسسات المالية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير وكذا صندوق النقد الدولي والذي يلح على الضرورة فتح الاقتصاد الوطني امام الخصخصة وخاصة خصخصة رؤوس اموال المؤسسات¹

المطلب الثالث : مبادئ ومجالات الخصخصة

اولا: مبادئ الخصخصة

1) مبدأ التدرج : ان عملية الخصخصة ستتم بطريقة تدريجية بحيث تقوم

المؤسسات القابلة ويتم ادراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تتقدم بشكل مضبوط

2) حماية مصالح الدولة : وتعني بذلك ان تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية

شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية فلا تباع الشركات بأثمان بخسه وتوضع دفاتر للشروط تحدد التزامات المستثمرين او على العموم في حالة الخصخصة الجزئية عن طريق المحافظة على الاسهم .

3) الشفافية : وتتضمن عملية الشفافية بإطلاع الجمهور وكل المعنيين بان صفقة

¹ ريهام عبد المعطي، الإدارة الالخصخصة و التحولات الاقتصادية. القاهرة: دار المحروسة للنشر، 2000م، ص:32.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

تحويل الملكية عن طريق الاشهار الواسع وتخضع لجميع الاحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول ومن ثم يرجع في هذا المجال الى كل التنظيمات القانونية سواء في القانون المدني او التجاري والمتعلق بعقد البيع

(4) عدم التمييز : وتعني بذلك عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية وهو امر

لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة والمتعلقة بالإجراءات الواردة في هذا القانون المتعلق بالخصوصة¹

ثانيا : مجالات الخصوصية

ان عملية الخصوصية وفقا للقانون الجزائري تهتم مجموعة من المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في مجموعة من القطاعات المذكورة على سبيل الحصر في المادة الثانية لاسيما ميزان الدراسة والانجاز في البناء والاشغال العمومية , الري، التجارة، التوزيع، السياحة ، الفنادق ، الصناعات النسيجية، الزراعة الغذائية والصناعة التحويلية في مجالات الميكانيك والكهرباء الالكترونية الخشب ومشتقاته ، الورق، الكيمياء ، البلاستيك والجلود وفي ميدان النقل البري للمسافرين ، البضائع واعمال الخدمات النباتية والمطارية التامينات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وعلى كل فان تحديد قائمة المؤسسات المعنية بالخصوصة وكيفية تنفيذها تخضع لسلطات الحكومة التي تعد قائمة في هذا الصدد²

المبحث الثاني : متطلبات سياسة الخصوصية وتأثيراتها المختلفة

رغم ان التجربة عدد من البلدان قد ابرزت عددا من الاساليب لتطبيق الخصخصة كل حسب مفهوم هذه البلد للخصوصة ،وكما اسلفنا حيث ان الخصخصة تعتبر جزء من برامج الاصلاح وبرنامج التحول الى اقتصاد السوق فاننا نركز على اسلوبين الابرز لتطبيقها فقد يتم التحول بسرعة او بما يسمى بنضام الصدمة كما في التجربة البانيا وجمهوريات البلطيق والنشيك وبولندا وسلوفاكيا

¹ساري عوض الحسنات، مرجع سابق، ص33.

²فالح ابو عامرية، مرجع سابق، 29.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

، او ان يتم باسلوب التحول التدريجي ، كما هو الحال في تجربة بلغاريا وبعض الدول العربية مثل مصر والمغرب¹.

المطلب الاول : كيفية تطبيق الخصخصة

بشكل عام فانه يمكن انجاز سياسة الخصخصة بعدة اساليب طبقا لمفهوم الخصخصة والاهداف المرجوة منها ،مثلا لهدف نقل الملكية وبيع الاصول المملوكة للدولة يمكن ان يتم بالبيع المباشر لمستثمر استراتيجي ، او عن طريق اسهم للمنشأة العامة جزئيا او كليا في بورصة الاوراق المالية او بالبيع في المزاد العلني او بيع الاسهم الى العاملين فيها وقد اختلف على النسبة التي يمكن بيعها من اصول المنشأة لاعتبار الخطوة بانها خصخصة ، حتى ان تم مؤخرا الاتفاق دوليا على اعتبار بيع نسبة على الاقل من اصول المشات المملوكة للدولة يعتبر خصخصة ،ودون هذه النسبة من اجراءات التخصيص ليس له علاقة بالخصخصة

اما حسب المفهوم الذي يعتمد على تفعيل قوى السوق ، وهو الاكثر اتساعا فان هناك عدة اساليب للخصخصة منها على سبيل المثال لا الحصر :

اسلوب التعاقدات الحكومية : اي ان تقوم الحكومة بالتعاقد مع القطاع الخاص بتوريد سلع وخدمات معنية مثل المواصلات ، الخدمات الصحية توريد اغذية المدارس.....الخ².

المطلب الثاني : اسس وظوابط سياسة الخصخصة

من اجل تطبيق سياسة الخصخصة بنجاح ،لابد من مراعاة عدد من الاسس عند الاتجاه لهذه السياسة ، وكما اسلفنا فان الخصخصة ليست اقتصادية يمكن تطبيقاتها دون ترابط او اكتمال مع سياسات اخرى يستلزمها الاصلاح الاقتصادي نحو الانتقال الى اقتصاد السوق على سبيل المثال ،فان عملية الاصلاح الخاص بالسياسات النقدية والمالية تعد من اهم العمليات التي يجب انجازها

¹ مصطفى حسين المتوكل ،الخصخصة خلق افاق جديدة امام القطاع الخاص. عدن : (د.د.ن)، 2001، ص: 10.

² ايهاب الدسوقي، التخصيصية والاصاح الاقتصادي في الدول النامية. القاهرة: دار الهضة العربية للنشر، 1995م، ص: 42.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

قبل البدء في السياسة المخصصة ، من هنا.....فإننا نؤكد قبل البدء في تنفيذ سياسة المخصصة لابد من مراعاة الاسس التالية:

- تهيئة الراي العام: يجب القيام بحملة توعية ضخمة للمواطنين توضح من خلالها المفاهيم الصحيحة للمخصصة وأثارها المتوقعة.

. اعداد الاطار المؤسسي الجيد للمخصصة : حيث يعتبر من اهم اسس نجاح سياسة المخصصة هو وضع اطار قانوني شامل لبيئة الاعمال في الدولة اي وضع الضوابط الصريحة والواضحة للتحول الى اقتصاد السوق بشكل عام وفي كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

. انشاء الاليات الخاصة بتنفيذ سياسة المخصصة : ان التطبيق يستلزم اشاء ادارة او جهاز خاص بالمخصصة له مهامه المحددة التي يمكن تلخيصها في :

- اعداد برنامج المخصصة ، ليشمل وضع الاطار العام للشركات التي يمكن ادراجها للمخصصة وفق جدول زمني محدد وضمن اعتبارات محددة لاختيار تلك المؤسسات والمشروعات من حيث وضعها المالي واهميتها في الاقتصاد القومي¹.

- تهيئة النشآت الي مرحلة المخصصة عن طريق تحويلها مثلا الى شركات قابضة لتحقيق استقلالها المالي والاداري بهدف تحسين ادائها اولا .
اعتماد تقييم الشركات وتحديد قيمة السهم بها .

. اختيار الاساليب المناسبة للمخصصة

. مساعدة الشركات العامة المتعثرة عن طريق اعادة هيكلتها لتهيئتها للمخصصة

. اعداد قاعدة بيانات للمخصصة.

¹ عبد القادر محمد شهاب، طرق المخصصة المختلفة. ليبيا: دار طرابلس للنشر، 2002م، ص:12.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

. دعم تقوية اسواق المال :العمل على ايجاد سوق مال وبورصا للوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة لطرح اسهم الشركات للتداول وقيام هذه الاسواق بمتابعة اداء هذه الشركات عبر متطلبات الالتزام القانوني فيها ، وكذلك الحال لوجود البنوك والشركات التامين بدرجة عالية من الكفاءة كي تساهم في عمليات انجاح الخصخصة.

. المحافظة على الدور الفعال للدولة : من اسس تطبيق الخصخصة هو تحديد الدور الذي يضطلع به كل من القطاع الخاص والدولة في الاقتصاد الوطني ، ولعل دور الدولة في ضل الخصخصة يتركز في المهمات التالية :

1. وضع قواعد القانون او البناء الموسسي.
2. المحافظة على عدم تشوه بيئة السياسات الاقتصادية.
3. زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الاساسية .
4. حماية الفئات المتضررة (وعادة تكون من ذات الدخل المحدود) من اثار الاصلاحات.
5. حماية البيئة¹.

يزيد البنك الدولي على ان المهمات ودور الدولة والذي يجب ان يكون فعالا ومؤثرا من خلال محاربة الفساد ، وبان يكون دورها واضحا فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ونضيف بان دور الدولة يجب ان يضطلع بالتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات السياسية والاقتصادية ووضع اسس الانضباط والادارة.

المطلب الثالث : الاثار المتوقعة لسياسات الخصخصة

حتما سيكون لتطبيق سياسة الخصخصة في اي قطاع او منشاة من اثار ايجابية اذا احسن التطبيق ، ولا شك بانها ستودي الى بروز بعض المشكلات الاجتماعية على مستوى العمالة الغير كفوءة والعمالة الزائدة عن حاجة المشروعات المخصصة ، او بما يسمى بالبطالة المقدمة في المؤسسات العامة للدولة ، الا ان هناك كثير من البلدان قد استطاعت تفادي مثل هذه السلبيات

¹مرجع سابق، ص:12،13.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

بخطوات مثل: اعادة تدريب العمالة وطرح اسهم للعمال في بعض الشركات او تقديم مكافآت سخية لمن يترك الخدمة مبكرا وغيرها من حوافز تم تقديمها للعمال المستغنى عنهم في المراحل الجديدة¹.

ومهن فأننا نرى بضرورة تبيان بعض التأثيرات المتوقعة لتطبيق سياسات الخصخصة على كل من الاستثمار والكفاءة والعمالة والأسعار:

. اثر الخصخصة على الاستثمار:

تعد برامج الخصخصة محركا اساسيا لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، وذلك عن طريق بيع اصول المشروعات المملوكة للدولة (كليا او جزئيا) الى القطاع وفي دولة النامية تلعب الخصخصة دورا هاما في جذب عدد كبير من المستثمرين الاجانب²

اما للاستثمار المباشر او غير الغير مباشر ، وكلا نوعين له قواعده : فمثلا في الاستثمار المباشر يحق للمستثمرين بشراء المشاة العامة في اطار الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر استراتيجي ، فيصبح هو المالك والمدير لها

اما في الاستثمار غير المباشر: فيخضع المستثمر لقواعد وشروط المشاة ، مثلا شرط ان لا تتجاوز اسهم المستثمر نسبة معينة من اسهم الشركة الا بموافقة الجمعية العمومية لاتاحة الفرص امام اكبر عدد من المستثمرين لشراء الاسهم ، او قاعدة تمثيل حملة الاسهم في ادارة الشركات التي يتم تحويلها الى القطاع الخاص.³

اثر الخصخصة على الكفاءة الانتاجية :

من المفترض ان تؤدي الخصخصة الى زيادة الكفاءة والانتاجية وتحسين استخدام الموارد المتاحة ، الا انه من الجدير ملاحظته والخذ به عند التطبيق ، بان زيادة الكفاءة والانتاجية

¹ احمد ماهر ، دليل المدير في الخصص. الاسكندرية : دار الايسندرية للنشر، 1998م، ص:36.

² هالة حلمي سعيد، التخصيضية في الدول النامية. الكويت: دار النور للنشر، 1997م، ص:42.

³ رايس وفاء، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات الخاصة. عمان: دار اليازوري العلمية، 2016، ص: 70.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

لا تعتمد على حسن الادارة في المنشآت المخصصة فقط بل على بيئة مجمل الاعمال في الدولة : من تنظيم البنيان الاقتصادي واكتمال بنية الاسواق ودرجة تدخل الحكومات في اتخاذ قرارات المشاة واهمال ادارة وتنمية الموارد البشرية وغيرها من المعوقات ، لذا فان زيادة الانتاجية في القطاع الخاص ويمكن زيادتها اذا ما كان هناك مناخ مناسب يساعد على ذلك متمثل في سياسات مالية ونقدية جيدة واطار مؤسسي جيد ومكافحة للفساد وغيرها من وسائل تؤدي في النهاية الى وجود بنيان اقتصادي مؤهل للتحويل الى اقتصاد السوق¹.

1- اثر الخصخصة على العمالة:

وهذا من اخطر التاثيرات المتوقعة للخصخصة وما تثيره من مشاكل اجتماعية اذا ما اعطت تاثيراتها السلبية على العمالة ، بما ستثيره من قلق وعواقب سياسية داخلية خطيرة، لذا فان معالجة قضايا العمالة في ظل الخصخصة يجب ان تاخذ قدرا كبيرا من الاهتمام من قبل المسؤولين عن برامج الخصخصة ، ولا بد من اعداد برامج خاصة لحماية العمالة الوطنية تتزامن مع برامج الخصخصة².

ان عددا من البلدان التي اتبعت اسلوب الخصخصة قامت بالعديد من الوسائل لمعالجة هذه المشكلة لديها في بداية تطبيق الخصخصة ، فمنها من اتبع اسلوب تخصيص نسبة من اسهم الشركات العامة المخصصة لتباع على العاملين بها باسعار منخفضة ، ومنها من اتبع اسلوب توزيع المستندات على العاملين بالمنشآت (تجربة دول اوربا الشرقية) سياسة اخرى لحماية العمالة تمثلت في عدم الاستغناء عن العمال لفترة زمنية محددة مع السماح لهم بتكوين اتحادات خاصة بهم وتمكينهم من شراء اسهم تلك المشآت او جزء منها، بالإضافة الى وضع برنامج لإعادة تدريب

¹جمال الصغير، التخصيص نظرة عامة على العالم العربي . ابو ضبي : دار الشرق، 1995، ص 45.

²حسن العمراني، التخصيص وإعادة هيكلة المنشآت العامة في المغرب . بيروت: دار السلام، 1996، ص: 70.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

العمال لإلحاقهم بالوظائف المستحدثة ، او تقديم مكافآت مالية مجزية وبشكل اختياري وضمن نظام محدد لمن يترك الخدمة مبكرا (تجربة مصرى)¹.

2- اثر الخصخصة على الاسعار :

هنا ايضا من المفترض ان تنخفض اسعار الاستهلاك سواء للسلع او الخدمات بعد تطبيق الخصخصة ، نتيجة للزيادة المتوقعة في المنافسة بين الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الانتاج وتقديم الخدمات، الا انه يجب ان يترافق هذا الامر في الخصخصة مع مراعاة كل العوامل التي تؤدي الى خفض الاسعار مثل :

- حجم الانتاج
- مدى تحسن الاسعار المواد الخام المستخدمة في الانتاج.
- مدى وجود تدخل حكومي او قوانين تتحكم بالاسعار
- انضباط السوق
- مدى وجود فساد في اجهزة الحكومة او في القطاع الخاص.
- مدى وجود شركات متعددة تنتج نفس السلعة او الخدمة وبنفس المواصفات .
- وجود تشريعات تمنع الاحتكار².

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للسياحة والسياسة السياحية

تعتبر السياحة من ضمن الحاجات النفسية للإنسان ، والتي أساسها الحاجة إلى الراحة و الاستجمام و الترويح عن النفس ، وفي هذا المبحث تم تسليط الضوء على أهم المفاهيم السياحية ، انطلاقا من المراحل المختلفة التي مرت بها السياحة منذ العصور القديمة إلى غاية المرحلة الحالية ، و كذلك أهم أنواع السياحة السائدة.

¹ عبد العزيز بن حبتور، ادارة عمليات الخصخصة. عمان: دار الصفاء، 1997، ص: 45.

² محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو. القاهرة: دار عين شمس، 1999، ص: 12.

المطلب الاول : مفهوم السياحة والسياسة السياحية.

اختلفت تعاريف السياحة و تعددت و ذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة لأخرى ، و اختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين و الهيئات و المنظمات الدولية ، إذ هناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية ، و منهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية ، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المصطلحات المرتبطة بمفهوم السياحة.

أولا -تعاريف السياحة.

للسياحة عدة تعاريف نذكر منها

السياحة في اللغة:تعني التجوال و عبارة ساح في الأرض تعني ذهب و سار على وجه الأرض كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم وذلك في عدة مواضع ، فيقول الله تعالى " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين " وقوله تعالى :
(مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكار)¹.

وبالتالي السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط أو الفعل البشري الذي تقيده جملة من التعاليم الشرعية، مع إتباع آداب و سنن يستحسن مراعات من قبل السائحين تفاديا الوقوع في المحظورات التي نهى عنها الإسلام.

أما **السياحة اصطلاحا:**تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر و إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما ، و أن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي²

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على انها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل

¹القرآن الكريم ،سورة التوبة ، الآية 26.

²محمود كامل ، السياحة الحديثة ، الهيئة المصرفية للكتاب ، مصر ، 1975 ، ص16

³أحمد الجلاذ ، التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق، عالم الكتاب ، القاهرة ، مصر، 1990، ص12.

⁴أحمد الجلاذ، مدخل إلى علم السياحة ، عالم الكتب، القاهرة، 1997 ، ص6 .

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

عن 24 ساعة ، ولا تزيد عن 12 عشر شهرا ، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية ،
و هي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية³

شمل هذا التعريف عدة جوانب ، حيث نظر إلى السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية ،
كما حدد مدة السياحة وميز بين السياحة الداخلية والخارجية ، في حين أغفل عن الجانب
الاقتصادي للسياحة.4

-وقد عرف مؤتمر أوتاوا للسياحة المنعقد بكندا في جوان 1991 على انها مجموع الأنشطة التي
يقوم بها الشخص المسافر إلى خارج بيئته المعتادة لمدة من الزمن ، وأن لا يكون غرضه من .
السفر هو ممارسة نشاط يكتسب به دخلا في المكان الذي يسافر إليه¹

1تعريف المنظمة العالمية للسياحة (O.M. T): وضعت المنظمة العالمية للسياحة مجموع من
التعاريف، و التي تتحكم في كافة الإحصاءات التفصيلية حول السياحة ، و كان ذلك في عام
1963 وهذه التعاريف هي:

الزائر : هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، و ليس ممارسة مقابل أجر و
يخص فئتين من الزوار:

1-السواح : تكون أسباب زيارتهم هي الترفيه، الراحة، قضاء العطل، الصحة، الدراسة، الرياضة،
أو زيارة الأقارب، و يمكنون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه.

2-المتنزهون : هم الذين لا تتعدى مدة إقامتهم 24 ساعة و هم :

-الأشخاص الذين يسافرون لحضور اجتماعات أو أداء مهمات.

-المشتركون في الرحلات البحرية على ظهور السفن، حتى و إن تعدت مدة إقامتهم 24 ساعة.

-المسافرون الذين يتوقفون في الطرق حتى ولو زادوا على 24 ساعة.

1 محمود كامل، مرجع سابق. ص 70.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

أما الأكاديمية الدولية للسياحة تقتصر على تعريف واحد للسائح و هوأنه " :شخص يسافر للمتعة¹."

كما عرفت السائح منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنه شخص ينتقل لمدة لا تقل عن 24 ساعة إلى بلدان أخرى غير البلد التي بها أي موطنه المعتاد.²

وعليه يمكن تبني تعريف الجزائر للسياحة ، حيث تبنت الجزائر تعريف المنظمة العالمية للسياحة ، كما أدخلت عليه بعض المفاهيم التي قامت بتحديددها وزارة السياحة حيث :

-الداخل : كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر خارج منطقة العبور ؛

-المسافر : كل شخص يدخل التراب الوطني ، مهما كان سبب تنقله أو دوافع دخوله ، ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته ، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية ، والذين يقيمون في بواجرهم طول مدة إقامتهم في البلاد؛

-الجوال في رحلة بحرية : كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل فيها ، والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته³

المطلب الثاني : مراحل السياسة السياحية

ويمكن أن نرصد أربعة مراحل مرت بها ظاهرة السياحة لتصل إلى ما هي عليه:

اولا : مرحلة الحضارات القديمة :

هذه المرحلة تعبر عن ميلاد ما يعرف بالسفر السياحي أو الترفيهي فقد ظهر مع

2أحمد الجلا، مدخل إلى علم السياحة ، عالم الكتب، القاهرة، 1997 ،ص6.

1فاروق كامل عز الدين ، جغرافية الترويج و السياحة ، جامعة الزقازيق، مصر، 1992 ،ص 42 .

³ (مراد زايد ، " السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني :حالة الجزائر " . الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 10/09 .مارس2010)

، ص30

3 صلاح الدين ربوطلي ، السياحة المستدامة . دمشق: دار رضا ، 2004 ، ص

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

بزوغ فجر الحضارات الإنسانية وزيادة عدد السكان وتعدد احتياجاتهم وارتبط كل ذلك بعدة عوامل اساسية منها3:

- تحسن مستوى المعيشة لدى الأفراد والمجتمعات.
- وتوفر الأمن والاستقرار لكثير من تلك المجتمعات.
- والتطور السريع في وسائل النقل والمواصلات.

ومن الحضارات التي عرفت السفر السياحي و الذي كان الغرض منه حضور

الاحتفالات وزيارة المعالم، نجد الحضارة الفرعونية بمصر، أما الرومان فقد نشطوا بشكل واضح في بناء الطرق التي تربط بين أنحاء إمبراطوريتهم المترامية الأطراف مما ساعد في زيادة الحركة السياحية عبر هذه الطرق بهدف زيارة المعابد أو المسارح الرومانية القديمة أو الاحتفالات المختلفة¹.

إلى جانب ذلك فقد كان أيضاً الغرض من السفر الذي يقوم به الإنسان وسيلة

للتجارة، الثقافة و المنفعة، فكان الفينيقيون من الأوائل الذين اهتموا بالتجارة و التنقل و حب المخاطرة كذلك الترحال البحري بحثاً عن المعرفة و الكسب المادي، فقد ركب الفينيقيون البحر خاصة في الفترة ما بين القرنين الثالث عشر و الثامن عشر قبل الميلاد، و قد بلغ ذروته خلال الفترة ما بين القرنين العاشر إلى منتصف القرن الثامن عشر قبل الميلاد حيث بلغت رحلاتهم البحرية شبه جزيرة أيبيريا، بلاد الغال، مالطا، كورسيكا، جزر البليار و شمال إفريقي²

ولعله من أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة في بلاد الإغريق هو سفر اليونان

¹ماهر عبد العزيز توفيقا، التخطيط السياحي. الاسكندرية : دار حامد للنشر، 1999ص18 .

²-محمد خميس الزوكة، التسويق السياحي و الفندقية. السياحة و التنمية، الاردن: دار الصفاء، ص23 .

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

و بعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أولمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد، مع كثرة التردد على المسارح وهذا ما أدى إلى بناء فنادق لزوار أثينا خلال القرن الرابع قبل الميلاد .

تعددت رحلات الإغريق خارج وطن جنوبي البلقان و جزر بحر إيجه إلى

أقاليم العالم القديم مستكشفين تاريخها و جغرافيتها، و من أبرز الرحالة الإغريق المؤرخ هيرودوت (و الذي سجل أسفاره في تسع مؤلفات) .

اهتم الرومان أيضاً بالسفر و الترحال طلباً للمتعة، هذا إلى جانب أغراض أخرى،

بذلك يمكن تصنيف الرحالة الرومان إلى أربعة فئات :

1الجيش، حيث تم إنشاء طرق لتسهيل تحركات الجيوش الرومانية.

2المسؤولون الحكوميون، حيث شكلت تحركات رجال الدولة و الإدارة و البريد

جانباً من الحركة علة الطرق.

3التجار و الحرفيون خاصة أصحاب مهنة التعدين حيث اهتم الرومان باستغلال الموارد المعدنية في العديد من الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم.

4المسافرون بهدف الاستمتاع و المعرفة سواء لزيارة الشواطئ، المزارات الدينية، المنابع الحموية،

أو الدورات الرياضية مهرجانات المصارعة السنوية التي كانت تقام بإيطاليا¹

الحضارة العربية الإسلامية:

عند بزوغ فجر الإسلام بدأت صفحة جديدة تحمل معانٍ ومقاصد مميزة للسفر فقد

شرع للجهاد في سبيل الله وطلب العلم والتجارة وأنت التشريعات الخاصة بأحكام السفر

¹هلال حبيبة، توفوتي أمال، " تنمية الثروة الغابية بولاية قسنطينة". مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية، جامعة الجزائر، 2008 ، ص30.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية والتيسير على المسافرين التي تحدث فيها المؤلفون في أبواب وكتب كثيرة وبيّنوا أن للسفر آداباً وأهدافاً مختلفة ومتنوعة.

ثانياً: مرحلة العصور الوسطى:

تمتد هذه الفترة بين حوالي القرن الخامس و نهاية القرن الخامس عشر ميلاديين،

اتسمت هذه المرحلة بنشاط و تعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيين و العرب، فقد اقتصر نشاط الرحلات السياحية في أوروبا في بداية هذه المرحلة على الرحلات ذات الطابع الديني نحو المعابد المسيحية لتتجاوز فيما بعد حدود القارة الأوروبية لتصل إلى المناطق المقدسة في فلسطين، إضافة إلى ذلك فقد انتعشت الرحلات الاستكشافية و تحديداً عام 1492م أما بالنسبة للعرب فقد تميزت رحلاتهم في بداية العصور الوسطى، بقطع مسافات

طويلة سواء كانت بحرية أم برية، و تزايد نشاط الترحال العربي ابتداءً من القرن الثامن للميلاد أي بعد ظهور الإسلام وانتشاره امتداد الدولة الإسلامية بين شبه القارة الهندية إلى الشرق و شمال إفريقيا و جنوبي أوروبا في الغرب و قد تجاوزت الرحلات البحرية و القارية للعرب حدود الدولة الإسلامية حيث بلغت جنوبي الصين و كوريا و جزر اليابان في الشرق، و غربي و شرقي إفريقيا في الغرب و الجنوب.

كانت بغداد في عهد الخلافة الإسلامية و قرطبة في الأندلس من أهم المراكز

الحضارية و الثقافية في الدولة الإسلامية و أكثرها ثراءً حيث كانت التجارة مزدهرة بها، بذلك فقد كانت قصورها و حدائقها من المزارات التي جذبت أعداداً كبيرة من الزوار سواء من داخل الدولة الإسلامية أو من خارجها، كما أن الرواج الاقتصادي و الأمن و الرغبة في المعرفة و حب الاستطلاع كلها عوامل ساهمت في رواج السياحة آن ذاك¹.

¹ سالم عبدالله الشهري ، السياسة السياحية، القاهرة: دارالصناع، 2000، ص 22 .

بذلك فقد احتوت المدن العربية و الإسلامية على العديد من المباني و التجهيزات

الخاصة بإقامة التزلّاء و الزوار و توفير الراحة لهم، فانتشرت الفنادق و الحمامات في مدن القاهرة، الإسكندرية، بغداد، البصرة، دمشق، حمص، تونس، سمرقند و الأندلس، و قد اتسمت هذه المرحلة بعدم وجود قيود و قوانين منظمة للانتقال، كما لم يكن هناك وسائل نقل متطورة. وفي العصور الوسطى قام بعض المستكشفين و المغامرين برحلات طويلة ، و من

أشهرهم " ابن بطوطة"، و الإيطالي " ماركو بولو"، و " كريستوفر كولومبس"، و تنوعت

الأغراض من النشاط السياحي آن ذاك بين التجارة، الحج، رحلات الدراسة... ، و مع نشأة الجامعات العريقة في أوروبا مثل جامعة " أكسفورد" في إنجلترا، و جامعة " السوربون" في فرنسا، أين أصبح السفر لأجل الدراسة و التعلم ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر¹.

-ثالثاً: المرحلة الحديثة:

تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر و نهاية القرن التاسع عشر للميلاد،

و شهدت هذه المرحلة التي رافقت ظاهرة الاكتشافات الجغرافية تغيرات عديدة في المجال

العلمي، نظراً لزيادة الأسفار و التنقلات، و قد اتسمت هذه المرحلة بتطور الآلة و تقدم وسائل النقل و المواصلات، من بواخر، سيارات، سكك حديدية كلها وسائل ساهمت في زيادة الرفاهية للسفر و الترحال.²

قد صاحب هذه المرحلة أيضاً تطور اجتماعي و ثقافي، حيث انتعشت حركة

السفر نحو عواصم العالم و المدن الشهيرة لمشاهدة الآثار و المراكز الثقافية، و قد اقتصر في هذه المرحلة على فئة الأثرياء و التي تزايد عددها خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر

و قد حددت حركة السياح بقوانين متعددة كجوازات السفر و التأشيرات، كنتيجة لظهور الأنظمة السياسية المختلفة للدول و ظهور التشريعات و إدراك أهمية السياحة³.

1 هدى سيد لطيف، نفس المرجع و نفس الصفحة.

2 على توفيق الصادق، أساسيات الفندقية، الرياض) المملكة العربية السعودية، 2004 ، ص، 34

3 ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق ، ص 19 .

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

ومع ظهور الثورة الصناعية خلال أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، فقد عرفت وسائل النقل هي الأخرى ثورة كبيرة، إلى جانب تطور صناعة الطيران و تحول العسكرية منها إلى مدنية، بما أدى إلى اختصار في الوقت و المسافات و زيادة عدد المسافرين، كذلك تطور الطباعة و وسائل الاتصال المختلفة* *. وفي العصر الحديث و مع استقرار النظم الاجتماعية للطبقة العاملة باعتبارها الطبقة الأكبر، و ارتفاع في مستوى الأجور و تخفيض لساعات العمل و العطل المدفوعة الأجر، كلها عوامل أدت بهذه الطبقة نحو السفر و البحث عن المتعة و الاستجمام، أين ظهر الاهتمام¹

اكتشاف القارة الأمريكية من قبل " كولومبس "، و رأس الرجاء الصالح من قبل " فاسكودي كاما " عام 1498 م، واكتشاف استراليا عام 1605 ، و نيوزلندا عام 1769 م، لتبدأ بعد ذلك الرحلات القارية داخل الأقاليم المجهولة فيما يعرف بقارات العالم الجديد، حيث غطت رحلات الأسبان معظم أقاليم أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1513 و 1783 م، هذا إلى جانب الرحلات الأوروبية نحو إفريقيا.

لعبت و سائل الاتصال دورًا في الترويج للسياحة من حيث كونها ساهمت في خلق الإثارة لدى المتلقي من خلال نقل الأحداث المختلفة و التشويق لزيارة بعض الأماكن.

الفعلي بتنظيم السياحة بشكل واضح ومركز و كان هذا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الدول في البحث عن أي مصدر اقتصادي لاستثماره والاستفادة منه في التنمية الوطنية وزيادة الدخل الوطني المحلي، فظهرت الهيئات والوزارات والمؤسسات المهمة بهذا الشأن وحققت نجاحات كبيرة حتى عرفت بعض الدول بتوجه الناس إليها في أوقات مختلفة من العام وذلك لتطور القطاع السياحي لديها وما يقدمه من خدمات راقية للسائح من كافة دول العالم

1 ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق ، ص 22

رابعًا: المرحلة المعاصرة:

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين، و الذي تطورت فيه السياحة بصورة لم تشهدها من قبل، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين عرفت الأوضاع استقرارًا ميز الجوانب السياسية و الاقتصادية و انعكس على الجوانب الاجتماعية و النفسية للبشر*، كما شهدت هذه المرحلة ظهور المنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، و ترجع عوامل بروز هذه القفزة السياحية لعدة عوامل أهمها¹ :

1-التطور الكبير في وسائل النقل المختلفة و التي تضمن السرعة و الأمان.

2-التطور الكبير في وسائل الإعلام و الاتصال و التي تضمن سرعة نقل المعلومات إلى جانب التحفيز للاكتشاف.

3-التحسن الملحوظ في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية و الذي انعكس بدوره على مستوى المعيشة، و توفر فائض المداخيل و الذي له القابلية لتوجيهه نحو السياحة، إلى جانب تزايد أوقات الفراغ و العطل المدفوعة الأجر.

4-اهتمام الدول بمجال السياحة و العمل على تطويرها.

5-ظهور العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية التي تهتم بالسياحة.

و قد شهدت هذه المرحلة العديد من الظواهر المرتبطة بالسياحة و من أهمها :

-ظهور الرحلات السياحية الجماعية الرخيصة و التي تعتبر في متناول أصحاب المداخيل المتوسطة، و ظهر مصطلح السياحة الاجتماعية و التي تنظم ضمن رحلات جماعية لمجموعات كبيرة لا يمكن الاستهانة بها².

¹ محمد منير حجاب ، مرجع سابق ر، ص22

² هدى سيد لطيف، مرجع سابق ، ص 1 2

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

-انتشار ظاهرة المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، و التي تعتمد على خصائص بيئية محددة، و يتم جلب السياح لهذه المنتجعات عن طريق إقامة المعارض و المهرجانات ...

-ظهور المخيمات السياحية المنخفضة التكاليف و الموجهة أساساً لفئة الطلاب، العمال و صغار الموظفين من أصحاب المداخيل المحدودة، و التي ساهمت في تنمية الحركة السياحية العالمية خلال القرن العشرين¹.

-ظهور القرى السياحية و المنتجعات العالمية، و التي تديرها شركات عالمية تقوم بعملية التسويق و الترويج لمنتجاتها السياحية، و توجد مثل هذه المنتجعات في فرنسا، إيطاليا، اليونان، اسبانيا، مصر، كرواتيا، المغرب، البرازيل، و بعض الجزر.

-تزايد إقبال السياح على السياحة الثقافية، من خلال المناطق الأثرية و التاريخية و المتحف، كنتيجة لانتشار التعليم و ارتفاع المستوى الثقافي.

-و كنتيجة لكل هذه العوامل السابقة الذكر تضاعف حجم التدفقات السياحية العالمية و حجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة، فبعد أن كان عدد السياح في العالم لا يتجاوز 51 مليون سائح سنة 1955 ، أصبح سنة 2002 يتجاوز 700 مليون سائح، بلغ الدخل السياحي 621 مليار دولار أمريكي سنة 2002 ، بعد أن كان لا يتجاوز 28 مليار دولار أمريكي سنة 1973 لذلك أصبحت السياحة تعد بحق من أكبر عناصر التجارة الدولية و أهم الصناعات العالمية نموًا، بذلك فقد أصبح يلقب القرن العشرون بقرن السياحة².

المطلب الثالث: انواع السياسة السياحية

تتنوع الأسباب التي تدفع وتحفز الناس للقيام برحلة معينة إلى مكان ما في أرجاء هذا العالم الواسع، فمعظم هذه الأسباب تداخل مع بعضها بالنسبة إلى الشخص نفسه . فاتخاذ القرار بالقيام

2محمد منير حجاب ، مرجع سابق ، ص23.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

برحلة معينة يكون نتيجة عدة عوامل نفسية و اجتماعية و اقتصادية متداخلة مع بعضها البعض. لهذا نجد أن السياحة تصنف إلى عدة أصناف أو أنواع أهمها:

1-السياحة الدينية:

يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها" ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها و بما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد تعتبر السياحة الدينية و منذ زمن طويل الأكثر رواجًا بالمقارنة مع أنواع السياحة الأخرى كالعلاجية و التراثية . ذلك أن زيارة الأماكن المقدسة كنشاط كان دائما موضع الاهتمام من قبل الأمم و شعوبها عبر القرون و الأزمنة. و يعد هذا النوع من السياحة قديما جدًا و تقليديا ، و تنفرد به دول معدودة في العالم و تأتي في أولها المملكة العربية السعودية بالحج و العمرة ، القدس في فلسطين ، و مناطق كربلاء و النجف في العراق و كذلك الفاتيكان ، و نهر الغانج في الهند لبعض الأديان و الطوائف . . . الخ¹.

و يدخل هذا النوع من السياحة في إطار الأنواع الأكثر استقطابا للناس ، حيث أن الاتصال الديني يفرض على الإنسان زيارة تلك المواضع مرة في العمر على الأقل ، كما هو الحال بالنسبة للدين الإسلامي. و تجدر الإشارة إلى أن " أكثر من 22 % من الحركة السياحية في العالم دافعها الزيارات الدينية و لاسيما زيارة الأماكن المقدسة.

2-السياحة العائلية:

1 محمد عبيدات، التسويق السياحي، الأردن : دار وائل للنشر،، 2000 ص 141 .
2 هـ. روبنسن، جغرافية الساحة (تر: إمام محبات) .القاهرة: دار المعارف، 1985 ، ص25

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

يقوم هذا النوع من السياحة عن طريق إقامة رحلة تضم كل أفراد الأسرة إلى منطقة معينة بغية الاستمتاع بيوم أو عدة أيام أو أسبوع ، كما يشمل هذا النوع أيضا الرحلات التي تتم لمجرد تحقيق أغراض اجتماعية تسمح بالمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأسر و الأفراد¹

3-السياحة الإستشفائية و الصحية:

يعد هذا النوع من أهم أنواع السياحة ، حيث يقوم بها المرضى بغرض العلاج من الأمراض التي يعانون منها ، متجهين إلى مناطق تتميز بمناخها الصحي وغناها بالمياه المعدنية أو الأعشاب الطبية ، كما تتميز بمختلف الخصائص العلاجية. و تكون هذه المناطق مزودة بمختلف المستشفيات و المصحات و دور العلاج لأنواع معينة من الأمراض. فهذا النوع من السياحة يكون الدافع الأساسي به هو العلاج و المداواة ، و السفر لغرض النقاهة و الاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية أو التمتع بالجو الصافي و الهواء النقي².

4-السياحة الترفيهية:

يعتبر هذا النوع من السياحة الأكثر شيوعا في معظم الدول ، حيث يمارسه عدد كبير من المواطنين هروبا من الجو الروتيني اليومي للعمل عن طريق الابتعاد عن صخب المدينة . و يحدث هذا خاصة في المدن الصناعية و التجارية و المزدهمة بالسكان.

في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق جبلية ،فحب الاستمتاع بأوقات الفراغ رغبة كل إنسان للترفيه عن نفسه" .أشارت التقارير الصادرة عن بورصة برلين عام 1999 م إلى أن

¹ :ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة ، دار زهران : مصر ، 1997 ، ص 52 .

² خالد كآواش ، " أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية " ، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير 2004)، ، ص75 .

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية
سياحة الترفيه و الاستجمام) تحتل المركز الأول في جملة التعاقدات على أنواع السياحة المختلفة
في العالم.¹

5- السياحة التاريخية(التراثية) :

يمكن تعريف السياحة التراثية أو التاريخية بأنها كافة الموجودات والأصول التي تركها وبنائها
الأجداد والآباء وإلى حد ما العباقرة من الأبناء ، وتمثل كافة الإنجازات الحضارية بأشكالها المختلفة
:كتب ، مجلدات ، متاحف ، مهرجانات ، آثار . . . الخ

يستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا كبيرة من السياح خاصة كبار السن ، العلماء ، المتقنين
والباحثين. لذلك تعد السياحة التاريخية من أرقى أنواع السياحة ، فهي تعتبر عاملا مهما في
اجتذاب السياح، ما يتطلب من الدولة ومؤسساتها الرسمية المحافظة □ لاسيما إذا توفرت قريبا
وسائل الراحة والترفيه، م على الآثار من السرقة والعبث لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة
لتطوير هذه المناطق الأثرية².

6- السياحة الثقافية:

تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجته من الناحية الثقافية ، عبر إقامة
ندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية مثل مسابقات الشعر والمسرح
والفن...الخ. ما يؤدي إلى تحسين هذا النوع من السياحة يولد عند الإنسان متعة ذهنية ويصبح
تفكيره أفضل ، من العمل الذي يقوم به³.

7- السياحة الداخلية:

¹ هدى سيد لطيف، مرجع سابق ، ص32

² محمد منير حجاب ، مرجع سابق ، ص 13

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

تعرف بأنها انتقال المواطن من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الزيارة لفترة لا تقل عن 24 ساعة و لا تتجاوز ستة أشهر لأي غرض فيما عدا العمل و الهجرة.

و ذلك بتنشيط الحرف اليدوية و الصناعات التقليدية

8-السياحة الخارجية:

و يتم فيها سفر السياح الوطنيين إلى الخارج و استقبال السياح الأجانب لغرض الراحة و الاستحمام بحيث يكون لهذا النوع من السياحة عدة مزايا من بينها تحسين ميزان المدفوعات و زيادة الموارد الاقتصادية ، لذلك تعمل العديد من الدول أو معظمها على تشجيع هذا النوع من السياحة¹.

9 -سياحة الأعمال:

و هي السياحة الناتجة عن التنقل لأسباب مهنية، فيقوم أصحاب الأعمال و المؤسسات الكبرى بزيارة دول خارجية و ذلك بهدف متابعة أشغالهم . ويلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه حيث يستفيدون من هذه الرحلات في زيارة المراكز السياحية و الترويج عن أنفسهم الترفيه.

و يعد هذا النوع من السياحة مزدهرا جدا نتيجة التقدم التقني و التكنولوجي خاصة بعد النصف الثانيين القرن العشرين².

- 10سياحة المعارض و المؤتمرات:

1 زباني غوتي بومدين، "مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية و العالمية الجديدة"، رسالة ماجستير في قسم التسيير،

الجزائر جامعة . 37، ص م 2000

1 صباح بريك ، "السياحة ودورها في التنمية الوطنية" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، (المسيلة: معهد العلوم التجارية

، 2001)، ص 23.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

و تشمل الأولى الرحلات بمناسبة المعارض الدولية ، كما تشمل الثانية أنشطة حضور الاجتماعات بمختلف أنواعها من سياسية و علمية و فنية و مهنية و كذلك الندوات و المؤتمرات بكافة أنواعها .¹

بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك أنواع أخرى للسياحة نذكر منها : سياحة الاكتشاف و التعرف على الشعوب، سياحة التسوق و يعد هذا النوع من السياحة حديثاً، سياحة السيارات، سياحة الشتاء و التزلج، سياحة الاصطياف و الجبال، السياحة الفردية، السياحة الجماعية، سياحة الشباب، السياحة الرياضية... الخ.²

المبحث الرابع : ابعاد السياسة السياحية

تتجلى أهمية السياحة من خلال أبعادها و انعكاساتها المختلفة، حيث أن هذه الأهمية أكسبتها احتلال مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء، وفيما يلي سيتم التعرض لأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية و التكنولوجية.

المطلب الاول : البعد السياسي

إن السياسة الناجحة هي التي تنطلق من إستراتيجيات مدروسة وهادفة مما يؤدي في

النهاية إلى التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة، حيث تتدخل الدولة من خلال وضع

السياسات السياحية الملائمة التي تهدف إلى تخطيط وتوجيه و تأطير السياحة وجعلها تستجيب

للأهداف المراد بلوغها قصد تلبية الحاجيات المتنوعة للطلب السياحي الداخلي و الخارجي،

وإذا كانت السياحة الناجحة تفعل فعلتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإنها من ناحية

أخرى قد تحقق أهدافاً سياسية إذا ما رغب صانعو القرار السياسي في ذلك.

2 عبد الكريم قاسم، ترقية السياحة في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر المدرسة العليا للتجارة، 1998)، ص34.

3محمد أبو سماحة، "دور السياحة في النشاط الاقتصادي" مجلة سياحة وفنادق الاردنيه، العدد45، سبتمبر 1999 ص .

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

ولو تأمل المرء قليلا، فإنه سيدرك وببساطة أن تنقل الأشخاص ضمن البلد الواحد تفسح المجال واسعا للتعارف والتحاور وبلورة التصورات الآنية والمستقبلية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ذلك، فإن الاحتكاك بين أشخاص من جنسيات مختلفة سيكسبهم لا محالة قدرًا كبيرًا من الفهم والإدراك والوقوف على ثقافات الآخرين وعاداتهم ومعتقداتهم ونمط حياتهم، وهذه كلها تعمل على مد الجسور بين شعوب ذات ثقافات متباينة ليس بين الأفراد فحسب وإنما بين التنظيمات المختلفة والحكومات أيضًا،

وهنا تتشكل تصورات تنطلق من معطيات أقرب إلى الحقيقة منها إلى التخمين .

من جهة أخرى، فإن الاستقرار السياسي و الانسجام الاجتماعي يلعبان دورًا هامًا في ترقية الصورة السياحية لأي بلد يرغب في تسويق منتجاته السياحية و لاسيما على مستوى الأسواق الخارجية التي تتأثر كثيرًا و بسرعة بالتفاعلات السياسية التي تحدث على مستوى أي بلد و خاصة الآثار التي قد تترتب عنها، و نفس الشيء يميز الاستثمار السياحي الأجنبي والذي يتأثر بالأوضاع السياسية السائدة.¹

إضافة إلى ذلك فإن الممارسات السياسية تنجر عنها نشاطات عديدة ومتنوعة تتمثل

في اللقاءات، الاجتماعات، الندوات و المؤتمرات السياسية و التي يتم احتضانها على مستوى المرافق الفندقية و السياحية، و هذا من شأنه زيادة الطلب السياحي و التأثير على السياحة، بدليل أن بعض الفنادق قد تخصصت في سياحة المؤتمرات و الأعمال.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

يوجد ارتباط عضوي بين النشاط الاقتصادي و المحيط الاقتصادي، فبالنسبة للبعد

الاقتصادي تعتبر السياحة مجالًا اقتصاديًا هامًا، و يتجلى هذا من خلال العناصر التالية:

إنتاج السلع و الخدمات ذات الطابعين السياحي و الغير سياحي، و المستعملة في

¹ محمود قرزير، "واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية". الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم .جامعة باتنة الاقتصادية و علوم التسيير، ، 2004 ،

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

هذا القطاع مثل المباني السياحية، وسائل التخييم، ...، أما الخدمات فتشمل توفير و تنظيم النقل، الإطعام، التنشيط، التسلية، ...، أما غير السياحي فيتجلى من خلال السلع التي تستعمل من طرف السياح مثل الهياكل القاعدية، الصناعات التقليدية، ومختلف المنتجات الصناعية المستعملة من طرف قطاع السياحة¹.

تعتبر السياحة ذات تأثير كبير على ميزان المدفوعات، فهي المفتاح الأساسي

للتدفقات المالية بالنقد الأجنبي للبلد، وفي هذا السياق تشير الأرقام إلى حصول المغرب على 1.2 مليار دولار من السياحة سنة ، 1998 وتونس على 1.33 مليار دولار سنة ، 1997 ومصر على 3.8 مليار دولار سنة ، 1997 وتركيا على 6 مليار دولار سنة، 1996 وتحصل بريطانيا على 9 مليار دولار سنويا من السياح العرب فقط . ولم تأت هذه المبالغ الضخمة² بطريقة عفوية وإنما جاءت كثمرة جهود مستمرة في تشجيع الاستثمار السياحي وفي ترسيخ الثقافة السياحية في هذه المجتمعات.

من هنا يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تشكل

مورداً هاماً للعديد من الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا ومصر والهند وغيرها، ويمكن القول أن السياحة أخذت بعين الاعتبار من طرف صانعي القرار السياسي في معظم الدول النامية منذ النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن النجاح لم يكن حليف كل الدول في استقطاب أكبر عدد من السياح من الدول المتقدمة³.

ويعود الاهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي وهو توفير إحدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب، إضافة إلى هذا تعمل السياحة

1 خالد كواش، " أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية." أطروحة دكتوراه دولة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و

علوم تسيير 2004)، ص 75

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السياحة، سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق . 2015 الجزائر :مارس. 2006، 8

ص.

الفصل الاول _____ الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية

أيضاً على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام، وتساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات¹.

بالرجوع إلى الأرقام التي قدمتها منظمة السياحة العالمية، فإن هناك حوالي 60 مليون سائح من العالم المتقدم يزورون الدول النامية كل سنة، أما العدد الإجمالي للسياح في العالم فقد قدرتها ب 450 مليون سائح سنة 1990 ، وفي سنة 1997 وصل العدد إلى 613 مليون

شخص، وتتوقع أن يرتفع الرقم من 650 مليون سائح سنة 2000 وإلى مليار سائح سنة 2011 مليار سائح سنة 2020 وإنفاق أزيد من 2000 مليار دولار.

المطلب الثالث: البعد البيئي الإيكولوجي و التكنولوجي:

تتأثر السياحة بالنظام البيئي الموجود في كل بلد، لأن الظروف الطبيعية مثل المناخ،

الجبال، التضاريس، المياه، الثلوج، الغابات و الثروة الحيوانية كلها تساهم في تحديد وجود السياحة، و بذلك فإن البيئة تعتبر في واقع الأمر المكون الأساسي لموضوع السياحة

إن نوعية السياحة تحدد طبيعة السياحة، فلا وجود مثلاً لا لسياحة التزلج على الثلج في بلد أو منطقة تتميز بمناخ صحراوي، و لا يمكن تطوير سياحة من نوع رفيع في بيئة غير نظيفة أو تفتقر للجمال الطبيعي و الإبداع المعماري.

من جهتها، فإن السياحة هي الأخرى تؤثر على البيئة من خلال تدخل الإنسان قصد استغلالها لأغراض سياحية، و هذا يساهم سواء في تحسينها أو في تدهورها، الشيء الذي جعل معظم البلدان وكل الهيئات الدولية المتخصصة تتادي بضرورة وضع سياسات تنموية مستدامة للسياحة، من أجل تقادي أخطار الاستغلال الفاحش للبيئة و الحد من تدهورها.

كما يمكن للسياحة أن تثن بعض المناطق غير اللاتقة أو المتدهورة عن طريق تنظيف محيطها و تهيئتها وتطويرها ببرامج استثمارية سياحية تأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي و الفن المعماري التقليدي و الجانب الجمالي كالتشجير، المساحات الخضراء، الممرات السياحية و المسابح...

5- البعد التكنولوجي:

تتأثر السياحة بالمحيط التكنولوجي الذي تنمو فيه، لاسيما فيما يتعلق بمكونات العرض السياحي كالنقل بشتى أنواعه، التجهيزات الفندقية، و سائل الإعلام و الاتصال والمنشآت القاعدية ... ، فكلما كانت التكنولوجيا متطورة كلما انعكس هذا إيجاباً على العرض السياحي و على نوعية الخدمات بصفة عامة، و على الرغم من أن السياحة في الدول النامية تنمو بوتيرة تفوق نموها في البلدان المتقدمة، إلا أن نصيب الدول النامية من الإيرادات المالية العالمية يبقى محدوداً¹.

¹ خالدكواش، " أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 40.

خلاصة الفصل الاول

إن السياسة الناجحة هي التي تنطلق من إستراتيجيات مدروسة وهادفة مما يؤدي في النهاية إلى التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة.

في هذا الفصل تناولنا الخصائص المميزة لكل من القطاع الخاص والسياسة السياحية ودور كل مكنهما في تحقيق الكفاءة وتطوير الاقتصاد حيث ان تطبيق الخوصصة في اي قطاع او منشأة سوف يعود بالنفع اذا احسن تطبيقها حيث تعتبر محركا اساسيا في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وذلك بمراعات عدد من الضوابط والاسس عند الاخذ بهذا النضام .

كما تتجه دول العالم المعاصر الى برمجة السياحة وتضميمها وفقا لنضام القطاع الخاص الجديد وإدخالها فيه كونها معلما من معالم الحضارة الحديثة وعنوانا للتقدم وانها تشكل مصدرا هاما لميزان المدفوعات في الدول وكذلك تشغيل الايدي العاملة ودعم النشاطات الاقتصادية الاخرى من زراعة وصناعة وخدمات وانها وسيلة لاندماج الامم وتمازج ثقافاتهم

ومن البدائل الممكن إستغلالها التي تستطيع الجزائر أن تتمسك بها للتخفيف من متاعبها وضمان تماسكها واستمراريتها تتمثل في الإنتقاة إلى القطاع السياحي وإعطائه الأهمية التي يستحقها. إنه القطاع الذي يتطلب إستثمارات يمكن التحكم فيها والإستفادة منه في مدد قياسية إذا ما قورن بالقطاعات الإنتاجية الأخرى شريطة توفير سبل النجاح من إرادة صادقة واستقرار سياسي وثقافة سياحية. وهذا ماسوف نتعرض له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

السياحة في الجزائر

- المبحث الأول : السياحة في الجزائر الثروات والامكانيات
- المبحث الثاني : تاريخ السياحة في الجزائر
- المبحث الثالث : السياسة السياحية الجزائرية عبر المخططات
- خلاصه الفصل الثاني

تعتبر المؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر هي الأساس التي من شأنه يتم بعث القطاع السياحي الجزائري، حيث أن الجزائر تعد من بين البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين و الرحالة العرب و الغرب على حد سواء، و هذا ما يؤكد الدكتور " عبد الله ركيبي " في مؤلفه " الجزائر في عيون الرحالة " الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر و كتبوا عنها أمثال: HILTON Simson " 1912 في كتابه الإنجليزي (رحلة في ربوع الأوراس) و "R.V.C.Bodlley" 1920 في (كتابه ربح الصحراء عام) 1944 و كذلك M.D.Stot في كتاب ("الجزائر على حقيقتها")، و غيرهم من كتاب الغرب الذين أيضاً وصفوا الجزائر بأنها فسيفساء حضاري و ثقافي و تحفة نادرة.¹

¹ عبد الله ركيبي، الجزائر في عين الرحالة الانجليز ، الجزائر :دار الحكمة ، 1999 ، ص 113 .

المبحث الاول : السياحة في الجزائر الثروات والامكانات

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي إفريقيا، كما تتوفر على أكثر المناطق الأثرية المنتشرة في الحوض المتوسط وبفضل امتداد ، غنى وتنوعا، فبفضل مساحتها الكبيرة التي تقدر ب 2381741 م المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء، واختلاف مناخها، باختلاف المناطق معتدلا شمالا، شبه جاف في منطقة الهضاب العليا وجافا في جنوب البلاد يمكن لها أن توفر سياحة على مدار السنة، سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي.

المطلب الاول: مكانيات السياحة والطبيعية

أ- الشريط الساحلي:

تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق ذات إستراتيجية من الناحية البيئية، حيث يحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية، وأنظمة بيئية ساحلية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب، نذكر على سبيل المثال المنطقة الساحلية القالة التي تجمع بين منطقة بيئية مناخية وسط نظام بيئي غابي بحري، تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هائلة كما تحتوي الجهة البحرية على مرج مائية وشعب المرجان.

ب- المناطق الصحراوية:

تصل مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر إلى حوالي ٢ مليون كلم موزعة على أربعة مناطق كبرى في الجنوب هي :

-أدرار :التي تعرف بتمازج مختلف الثقافات وفقراتها وقلعاتها القديمة ووادي ميزاب المعروفة بمعالمها المعمارية وبساتين النخيل ونظامها جمع المياه

-إليزي :التي تعرف بتواجد الحظيرة الوطنية للطاسيلي التي تشكل بوتقة حقيقة تنصهر فيها العناصر الطبيعية والثقافية والتاريخية التي صنفتم منذ 1982 تراثا عالميا من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية¹.

11 لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر، 2000 ، ص 25.

-تمنراست والهبقار :تتميز هذه الحظيرة التي تم إنشاؤها سنة 1987 بتضاريسها وثروتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة.
-تندوف :المعرفة بقصورها القديمة.

-الحمامات المعدنية :مما لا ريب فيه أن للحمامات المعدنية أهمية كبرى بالنسبة إلى السياحة الداخلية فإلى جانب توفير الشروط اللازمة لراحة أغلبية الزوار فإن التحاليل الفيزيائية والكيميائية والهيدرولوجية سمحت بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية.

المطلب الثاني : الامكانيات التاريخية والحضارية

تتميز الجزائر بمزايا ثقافية كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا، بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ.

إن تعاقب الحضارات على دولة الجزائر وانتمائها إلى الفضاء المتوسطي والإسلامي والإفريقي في نفس الوقت جعلها تنفرد بمعالم تاريخية وحضرية متنوعة، من رموز فنية وبنائيات ذات طابع معماري تقليدي معاصر، فعلى منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد الكثير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وفي منطقة الجنوب الكبير والتي تأوي الطاسيلي والهبقار، تعد أكبر متحف على الهواء الطلق الذي

كثرت ثقافي عالمي لما UNESCO صنف من قبل الكثير من المنظمات الدولية تحويه هذه الحظيرة من رسومات جدارية ونحت على الحجر.

إن الجزائر ليست إرث جغرافيا فقط بل هي أيضا تاريخ وفكرة يمثل إرثها الثقافي منجما هاما لتطوير السياحة الوطنية والدولية سواء من خلال أهميته أو من خلال توزيعه عبر التراب الوطني¹.

1) الأقطاب الاجتماعية السياحية

لقد حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي لسبعة أقطاب سياحية إلى جانب أدرج الحياة الاجتماعية والسياحية والثقافية للمغامرة والترفيه.

شرشال -تيازة -الجزائر العاصمة -منطقة القبائل:

يتمحور هذا القطب حول المناطق الأثرية العريقة لمدينة شرشال وتيازة بما فيها من آثار رومانية، وكذا حي القصبة بالجزائر ومختلف المعالم الأثرية الموجودة بالقرى والمناطق الطبيعية لمنطقة القبائل وكذا

¹ محفوظ قداش، الجزائر في العصور القديمة ، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1993 ، ص 65 .

الشواطئ الممتدة في غرب الجزائر العاصمة وشرقها. أيضا قطب سياحي متشكل من المثلث " بجاية وجميلة وسطيف" تظم الآثار التي تعود إلى العصور القديمة والقرون الوسطى لمدينة بجاية والآثار القديمة لمدينة جميلة المصنفة ضمن التراث العالمي، هذا إلى جانب الآثار التي تزخر بها مدينة سطيف التي كانت إحدى أهم المدن في العهد الروماني، ثم العهد الإسلامي كما تشهد على ذلك الآثار العديدة التي اكتشفت هناك.

يتوفر هذا القطب على مناطق طبيعية جميلة جدا كمنطقة تيشي الساحلية والطريق الساحلي لمدينة جيجل وجبالها ومغاراتها العجيبة، وزياما منصورية ومنعرجات خراطة، وكذا الحمامات المعدنية. وهران - تلمسان: تنضم هي الأخرى مناطق أثرية تاريخية تعود إلى العهد الإسباني والعثماني إلى جانب مساجد تلمسان وتراثها العريق.

عنابة - قالمة - سوق أهراس - الطارف: تحتوي على الآثار الرومانية والحظيرة الطبيعية هذا إلى جانب الأهمية التي تكتسيها مدينة عنابة بالنسبة للسياح والمسيحيين، والتي تقام فيها بشهر أفريل طقوس دينية في عيد الفصح.

ولعل من أهم المعالم التاريخية والدينية لهذه المنطقة ضريح القديس سانت المعروف عالميا والذي يمكن أن يكون في المستقبل Saint Augustin أفوستن مركزا هاما في مجال السياحة الدينية¹. الأوراس - تيمقاد - قلعة بني حماد - بسكرة - بوسعادة:

يمزج هذا القطب بين جمال منعرجات غوفي وأودية الأوراس وجبالها وشموخ آثار تيمقاد وتازولت والتاريخ الحافل لقلعة بني حماد.

غرداية - تميمون: والتي تتميز بعمرانها الخلاب وقصورها الشامخة.

الطاسيلي-الهقار: -يعد هذا القطب غني عن التعريف: حيث تتوفر على إمكانيات هائلة في مجال السياحة الثقافية لما تحتويه من رسوم ونقوش صخرية هذا إلى جانب إمكانية تواجدها سياحة المغامرات، كسباق السيارات وركوب الجمال إلى غيرها من الرياضات.

¹ مليكة حفيظ شبايكي، "السياحة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، جانفي 2004) ص 99 .

المطلب الثالث: الامكانيات والمنشآت القاعدية للنقل

لقد حظيت المنشآت القاعدية للنقل باهتمام كبير منذ الاستقلال تجسد في المنجزات الخاصة بالطرق والمطارات والموانئ والتي لا يستهان بها.

أ /شبكة الطرقات:

تعد شبكة الطرقات في الجزائر أحسن الشبكات في الغرب، يصل طولها إلى 100000 كلم، تتميز بتركيزها في المنطقة الشمالية للبلاد حيث يصل طولها في هذه الأخيرة إلى 92284 كلم.

ب -شبكة السكك الحديدية:

تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4200 كلم من بينها:

1138 كلم ذات طريق ضيق .

299 كلم خطوط مكهربة موضوعة على طريق عادي- .

305 كلم ذات طريق مزدوج.

لاستقلالها تملك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة لنقل السلع والمسافرين و 200 فرع تربط الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ.

شهد النقل عبر السكك الحديدية انخفاضا في السنوات الأخيرة، فبعدما كان يؤمن سنة 1980 ما يقارب 20 % من النقل الوطني للمسافرين والسلع، أصبح اليوم يؤمن فقط 10 % بالنسبة إلى نقل السلع، أصبح اليوم يؤمن فقط 10 % بالنسبة إلى نقل السلع و 15 % بالنسبة إلى نقل المسافرين.¹

ج -الموانئ:

تحتوي الهياكل البحرية على 12 ميناء متعدد الخدمات تجارة، صيد، ومنتجات بترولية وميناءين متخصصين في المحروقات و 12 ميناء ومخبا للصيد والتسليية من بينها 08 موانئ تعد قيد الإنجاز، كما تحتوي على حجرات للإشارات البحرية الضرورية لأمن الملاحة ومحصنات للدفاع الساحلي.

د -النقل الجوي:

يكتسي النقل الجوي أهمية بالغة بالنسبة إلى تنمية السياحة الدولية حيث تشهد المنشآت القاعدية تطورا مستمرا، تتشكل الشبكة الوطنية للمطارات من 53 مطار مختلف الأنواع هي :

- 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى :الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية

¹ عامر لعجال، "إنشاء خمسة أقطاب سياحية كبرى"، جريدة البلاد الجزائرية، ماي 2007 ص 18 .

- 08 مطارات دولية من الدرجة الثانية متموقعة في حاسي مسعود،
- عين أميناس، تلمسان، تيارت، أدرار، تبسة، تمنراست.
- 08 مطارات وطنية بشار، بجاية، الوادي، ورقلة، عين صالح، جانب بسكرة، إليزي.
- 14 مطار جهوي.
- 19مطار ذات الاستعمال المحدود، من بينها 04 مطارات مرتبط نشاطها-

بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات والمناجم وتتمثل في مطار حاسي رمل ستاح، عود أنيوس، البرنة. ومن بين هذه المطارات هناك 29 مطارا فتحت لشركات النقل الجهوي الخاصة وخالصة القول أن قدرات البلاد في مجال المنشآت القاعدية للنقل معتبرة نسبيا نسبيا غير أن هذه الكثافة النسبية سرعان ما تنقلص، بالنظر إلى وضعية النقل العمومي من حيث الخدمات لذا ينبغي العمل على تثمين القدرات المتوفرة برفع مستوى الخدمات المقدمة إلى جانب الاهتمام بالصيانة والإصلاح¹.

¹ عامر لعجال ، مرجع سابق، ص،20

المبحث الثاني : تاريخ السياحة في الجزائر

عرفت السياحة في الجزائر عدة تغيرات عبر التاريخ الذي مرت به، انطلاقا من الاقتصاد الاستعماري مرورا بالاقتصاد الموجه، وصولا إلى الفترة الانتقالية التي تشهدها حاليا في ظل اقتصاد السوق. ولهذا يمكن تلخيص تاريخ السياحة في الجزائر أما يلي:

المطلب الاول : السياحة قبل الاستقلال

منذ زمن بعيد عرفت الثروات السياحية الجزائرية إقبال من طرف الأجانب بحيث:

سنة 1897 بداية لتأسيس النشاط السياحي و ذلك بتأسيس لجنة الاقامات الشتوية الجزائرية و التي جلبت العديد من السواح الأجانب خاصة الأوروبيين و الفرنسيين.

سنة 1916 تم إنشاء لجنة السياحة، والتي كان من شأنها المساهمة في الجهود المقدمة من طرف نقابة المبادرة، بحيث تأسست نقابة سياحية في مدينة وهران 1914 و نقابة سياحية في قسنطينة 1916 تقوم بالتنسيق بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

سنة 1918 أقيم ديوان للدعاية، و لجنة خاصة بالحفاظ على المناطق السياحية.

سنة 1919 تم تأسيس فيدرالية السياحة تجمع كل النقابات التي كانت موجودة آنذاك، كما تأسست أيضا في نفس السنة فيدرالية الفنادق و نظمت عدة رحلات إلى الصحراء، بحيث استفادت 20 نقابة سياحية من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية، كما قررت الحكومة الفرنسية آنذاك تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

سنة 1929 إنشاء القرض الفندقي المتخصص في منح القروض للمستثمرين في السياحة و هو بمثابة بنك أنشئ لتشجيع و توسيع و تجديد الفنادق. و الذي أصبح فيما بعد (DFALAC)

سنة 1931 تأسس الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي يسمى مركز التنمية السياحية و يهدف إلى تنمية السياحة و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال، و كانت

السياحة في تلك الفترة تجلب الطبقة الغنية.

سنة 1945 بعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع ثاني من مستهلكي السياحة بعد التشريع الاجتماعي الخاص بالترفيه، هم السواح ذو الطبقات الدنيا، و اثر ذلك ظهر في الجزائر نوعا آخر من السياحة خاصة بالإقامات و أخرى خاصة بالجولات.

سنة 1957 وضع برنامجا للتوسع في التهيئة السياحية التي كانت موجودة جاء في مشروع قسنطينة و الذي نص على انجاز 17200 غرفة فندقية في النواحي الحضرية و 1130 غرفة في المناطق الساحلية ومناطق المياه المعدنية و الصحية، إلا أن هذا البرنامج لم يتم تنفيذه كليا بسبب الثورة التحريرية.

سنة 1950 ارتفع عدد السواح في الجزائر نظرا للتشجيع و الدعم الذي لقيه القطاع من قبل السلطات الاستعمارية حيث قدر عددهم بنسبة 150 ألف سائح.

إلا أن و رغم هذه الإمكانيات و الهيئات التي سخرتها فرنسا للسياحة لم تعطى البعد الحقيقي، فإذا كانت أحد أهداف النشاط السياحي التنمية الاقتصادية للبلاد و التعريف بحضارة و ثقافة و تراث المجتمع المستقبل للسواح فإن فرنسا عمدت إلى طمس مقومات الشعب الجزائري و استفادت من مداخل السياحة لتعزيز البنية الاقتصادية في فرنسا و تركت الشعب الجزائري في حالة تخلف و عدم إرساء لعادات و تقاليد سياحية و فندقية مما أثر على التنمية السياحية فيما بعد الاستقلال.

كما أن ما ورثته الجزائر من قدرات استقبال لا يمكن أن يرقى إلى تغطية المناطق السياحية بالإضافة إلى عدم تنظيم القطاع من طرف مؤسسة إدارية رسمية مكلفة بالقطاع السياحي تعمل على تطويره سوى مؤسسة عمومية او خاصة.¹

أنشئت سنة 1953 من اجل ترقية النشاط الزراعي و جرد الحاجيات السياحية، و

مركز عائلي ببن عكنون كان تابعا للضمان الاجتماعي يقوم بالإضافة إلى ذلك بتكوين عمال الطبخ والفنادق.

في سنة ما بين 1954 و 1962 عرفت الحركة السياحية تدهورا كبيرا و هذا راجع للظروف

Droit et de Science économique, Alger, 1973, p 41

الاستعمارية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الحقبة، بحيث أن السياحة في تلك الفترة تحضى بعض الفئات من المستعمرين الآتين من الخارج، أما الجزائريون فلم تكن الظروف تسمح لهم بممارسة السياحة ما عدا القليل منهم و هم الذين كانوا يهتمون بالمياه المعدنية و يتوجهون إلى الحمامات المعدنية بغرض التداوي.

و مما سبق عرضه نستنتج بان ظاهرة السياحة في الجزائر قد تم إدخالها إلى الجزائر عن طريق السلطات الاستعمارية.¹

المطلب الثاني : السياحة بعد الاستقلال

لقد ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال طاقات إيواء قدرت ب ٥٩٢٢ سرير و يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم:1 توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962

نوع السياحة	حضرية	صحراوية	شاطئية	مناخية	المجموع
عدد الاسر	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

Source: Heddar (B), op, cit, p 48

من خلال هذا الجدول نلاحظ تزايد طاقات الإيواء في السياحة الشاطئية بنسبة % 50 و السياحة الحضرية بنسبة %40، و هو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية و الحضرية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لطبيعة و نوعية السياح المقصودة الأوروبية منها و الفرنسية. بعد الاستقلال بدأت الجزائر تهتم بالقطاع السياحي، فشرعت في البحث و الكشف عن ثرواتها الطبيعية و الحضارية و التاريخية قصد استغلالها على أحسن شكل، و ذلك بوضع سياسات سياحية رشيدة من اجل النهوض بهذا القطاع.

¹ Droit et de Science économique, op, cit 4-5

- و قد أنشئ في سنة 1962 الديوان الوطني الجزائري للسياحة (COGEHORE) و الذي كان من شأنه تسيير و ترقية المنتج السياحي على المستوى العالمي الدولي.
- و في سنة 1963 من 19 جوان تأسست لجنة تسيير الفنادق و المطاعم (A.T.A) و التي من شأنها تسيير المنشآت الموروثة.
- و في نفس السنة 1963 أنشئت أول وكالة جزائرية و تم تشريعها قانونيا رسميا في سنة 1968 و كان هدفها المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد و كلفت بتنظيم الجولات عبر الجزائر.
- في سنة 1964 تأسست وزارة السياحة و التي تسيير جميع المؤسسات السياحية بينما كانت قبل ذلك من طرف وزارة الشباب و الرياضة و السياحة هي التي تشرف على تسيير الشؤون السياحية.
- و سلم تسيير هذه المنشآت إلى (COGEHORE) - في سنة 1966 تم حل لجنة تسيير الفنادق و المطاعم (ONAT) الديوان الوطني الجزائري للسياحة
- و خلال الفترة 1962 و 1966 لم يشهد القطاع السياحي أي تنمية حقيقية إذ تميزت هذه المرحلة بضعف و تردي الهياكل السياحية و نقص اليد العاملة المؤهلة و انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية و الإشهار و هذا راجع إلى:¹
- * اعتبار السياحة نشاطا ثانويا من طرف السلطات العمومية.
- * الحالة الاجتماعية للشعب الجزائري من فقر و جهل جعلت الأغلبية منهم لا يهتم بالسياحة.
- * انعدام العمال المؤهلين و الأكفاء في المجال السياحي.
- * ضعف البنية الأساسية للسياحة المتمثلة في الصناعة التقليدية و الفندقية و المرافق المصاحبة لها من وسائل الراحة و الترفيه و النقل.

¹ بديعة بوعقلين، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي- دراسة حالة ولاية تيبازة - (رسالة ماجستير، معهد. العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر)، 1996، ص70

* انعدام الثقافة و التقاليد السياحية عند المجتمع الجزائري.

* انعدام الإعلام و الإشهار و الوكالات السياحية في الخارج سوى ثلاث وسائل في كل من ستوكهولم وباريس و فرانكفورت في ذلك الوقت.

هذه الظروف دفعت الدولة إلى محاولة استغلال الثروات السياحية من خلال إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، و فسحت المجال للاستثمار الخاص وفق القانون الصادر

الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 من أجل رفع قدرات الإنتاج الوطني، لكن بقيت مساهمة الخواص ضعيفة جدا حيث لم يتم انجاز إلا مشروعين في وهران و عنابة (فندقين) بينما كانت الاستثمارات الأجنبية منعدمة.¹

المطلب الثالث : مطلع الالفية الثالثة

مع حلول سنة 1966 ، شرعت الدولة في إعداد سياسة وطنية لتطوير القطاع السياحي وجعله يساهم في الاقتصاد الوطني وتجلي ذلك بوضوح من خلال إصدارها لقانون يتعلق بالمناطق والمواقع السياحية تمهيدا لرسم سياسة شاملة لتطوير هذا القطاع. إن الهدف من وضع هذا التشريع، في المراحل الأولى للاستقلال، يتمثل فيحرص السلطات العليا للبلاد آنذاك على المحافظة على الموارد السياحية لاسيما مناطق التوسع السياحي حتى لا يتم تحويل العقار السياحي واستعماله لأغراض أخرى. يعبر أيضا هذا الإجراء عن الإرادة القوية للدولة في الشروع في الاهتمام بالقطاع السياحي حيث تبنت الدولة بالفعل، خلال هذه الفترة، وضع سياسة سياحية ذات بعد مستقبلي وذات أهداف واضحة أرسلتها في إصدار في سنة 1966 ميثاق خاص بالسياحة وحدها وهذا ما يفسر برمجة معظم الهياكل الفندقية الموجودة حاليا والتابعة للقطاع العمومي خلال هذه الفترة.

يعد هذا الميثاق بمثابة تفكير مستقبلي هام حول آفوية تطوير السياحة وتحديد قواعدها، الشيء الذي سمح فيما بعد بإنجاز دراسات تقييمية وتقنية للمتاحات والقدرات السياحية أسفرت على إعداد جرد

للمواقع السياحية الشاطئية والجبلية والصحراوية والحموية والحضرية التي ينبغي تثمينها وتطويرها عن طريق الاستثمار السياحي.

لقد وضع هذا الميثاق توجهها واضحا للسياحة إذ حدد الأهداف الأساسية في تلبية حاجات ومتطلبات السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية التي لم تعط لها الأولوية على اعتبار، آنذاك، أن الجزائريين هم في حاجة إلى الحصول على السلع والخدمات الأكثر ضرورة قبل التفكير في الأشياء الكمالية التي كانت تعد مطلبا ثانويا.

انطلاقا من هذا التوجه في تطوير السياحة، حددت أهداف الميثاق الخاص بالسياحة في النقاط الأساسية التالية:

-الحصول على موارد مالية بالعملة الصعبة،

-إنشاء هياكل استقبال يسمح استغلالها بالتعرف على الوطن وقيمه وتقاليد،

-المساهمة في التوازن الجهوي وفي تثبيت السكان المحليين لاسيما في المناطق النائية و التي تتمتع بثروات هائلة وغير مستغلة،

-إدماج الجزائر في الأسواق السياحية الدولية،

لقد تم فيما بعد التكفل بالتوجيهات والأهداف المسطرة في هذا الميثاق ضمن مختلف المخططات التنموية الأولى التي رسمتها الدولة حيث خصصت، في هذا الشأن، مكانة لا يستهان بها لقطاع السياحة¹.

1 الامر رقم 66، المتعلق بالمناطق و المواقع السياحية ، المؤرخ في 1966مارس 26، ص 62.

المبحث الثالث: السياسة السياحية عبر المواثيق والمخططات

قامت الدولة الجزائرية عبر العديد من المخططات التنموية، بوضع المنشآت السياحية في عبر كافة الوطن ذلك من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في المخططات التنموية، والمتمثلة في:

- المخطط الثلاثي 1967 1969.
- المخطط الرباعي الاول 1970 1973
- المخطط الرباعي الثاني 1974 1977
- المخطط الخماسي الاول 1980 1984
- المخطط الخماسي الثاني 1985 1989

المطلب الأول: المخطط الثلاثي 1967

إن إستراتيجية التطور المتبناة في البداية (1967 1979) بالنسبة لكل القطاعات لم تحدد أولويات للقطاع السياحي، وإنما كان هذا القطاع مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، والذي شرعت فيه الحكومة في بداية عام 1967 ، فبعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966 ، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي (1967 1969)، والذي تقرر في هذا المخطط إنشاء 11690 سرير وفق هذا المخطط، لكن لم ينجز .منه سوى 2736 سرير فقط، أي بنسبة 23 بالمئة من المشروع فقط¹

¹ Ministre de l'équipement et de l'aménagement du touristique ; Demain l'Algérie. office des publications universitaires

الجدول رقم 2 :حصيلة البرنامج السياحي للمخطط الثلاثي 1969

العمليات المقررة	عدد الاسر المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الاسر المنجزة	النسبة المئوية	العجز عدد الاسر	النسب المئوية
محطات شاطئية	6766	51,7	2406	35,5	4360	64,5
محطات صحراوية	1650	12,6	254	15,4	1396	84,6
حطات حضارية	1818	13,9	286	15,7	1532	84,3
حمامات معدنية	2847	21,8	00	00	52847	76,2
المجموع	13081	100	2946	22,5	10135	77,5

Source : Bilan de développement touristique Ministre de tourisme 1977

p27.

ما يلاحظ من الجدول أنه إلى غاية نهاية هذه الفترة سجل عجز فادح قدر ب 10135 سرير أي نسبة 77.5 و هذا مرده إلى ضعف قدرات الانجاز و سوء تحديد المسؤولية الإدارية
المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973). و المخطط الرباعي الثاني (1977 - 1974)

المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973).

بالإضافة إلى ما تبقى من المخطط الثلاثي فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط للفترة الجديدة (1970 1973) ، بحيث تقرر إنجاز محطات سياحية بهدف رفع قدرات الإيواء ما بين 70.000 و 90.000 سرير في نهاية العشرية، بحيث خطط لإنشاء 35.000 سرير خلال الفترة (1970 1973)، ومن أجل ذلك تمت برمجة عشرة مشاريع ذات طابع ساحلي وإحدى عشرة ذات طابع صحراوي¹ 69 .

Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un ¹ développement à long terme, Mai 1986, page 3 projet de

كما تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 700 مليون د.ج لهذه الاستثمارات، وقد تم توزيع هذا المبلغ على المشاريع السياحية كما يلي:

الجدول رقم 3 : توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول.

المشاريع	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلي	النسبة المئوية
المشاريع الباقية من المخطط الثلاثي	/	240	60
المشاريع الجديدة	/	280	40
دراسات وهياكل قاعدية	44	/	/
/ / إقامات سياحية) فنادق	221	/	/
النقل السياحي 15	15	/	/

:Source

Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique(1972 1977). P 09

الوحدة :مليون د.ج

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة أعطت الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة % 60 من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية أي ما يعادل 420 مليون د.ج، وهذا ما يبين عدم القدرة على إنجاز المشاريع السابقة في الآجال المحددة، كما يبين هذا الجدول الأهمية الكبرى التي منحت للصناعة الفندقية، فهي تستحوذ على أكثر من % 78 من إجمالي المبلغ المخصص للمشاريع الجديدة، وهو ما يعكس الاهتمام الذي أولاه المخطط الجديد لتحقيق توجهات الميثاق السياحي المتمثلة في مضاعفة طاقات الإيواء لاستقبال السواح الأجانب، وإتمام ما تبقى من المخطط الثلاثي، إضافة إلى تهيئة ما يلي :

- توسيع المراكز السياحية التي أنجزت أو التي هي في طور الإنجاز كمركب موريتي زرالدة، (الأندلسيات) وهران (وسيدي فرج).
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر.
- تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل.
- إصلاح وتهيئة الفنادق الحضرية وبناء فنادق جديدة.
- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية.

- إنجاز ثمانية حمامات معدنية، خصصت لها ميزانية مقدرة ب 120 مليون د.ج¹

المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي 72، (ATA) الحاق المصالح التجارية التابعة للسياحة بالوكالة الجزائرية للسياحة (SONATOUR) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، و لم تدم العملية سوى سنتين.

في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة التي أسندت إليها (SON-ALTOUR) مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.

التي تولت مهمة إنجاز مشاريع ، (E.T.T) إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية للتنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.

إن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في العديد من المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي وجعلت سيره معقدا، و الملاحظ كذلك هو الانخفاض في جودة الخدمات السياحية المعروضة و العجز المالي الذي ألحق بالقطاع.

المطلب الرابع: المخطط الخماسي الأول (1984 - 1980)

إن ما يميز هذا المخطط هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، و الأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ قدره 3400 مليون دينار 73 ، لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق و وسط و غرب البلاد و الموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية و التي توافقت التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي:

1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الانجاز.

1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة².

¹Ahmed Tessa : Economie touristique et aménagement territoire

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 30 .

كان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير، سنة 1985 ، و عليه برمج 89 مشروع وزعت هذه المشاريع كما يلي:

الجدول رقم 4 : يبين المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول.

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الاسر	3300	2350	6900	1200	1650	1150	16550

المصدر: وزارة السياحة 1980

ما يلاحظ هو أنه لم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار المخطط، و هذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها، بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، و السياسية و الاقتصادية الجديدة ، إذ أدت إلى انتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران و البناء و الإسكان في 01 جانفي 1983 ، و إعادة، هيكلتها إلى 04 مؤسسات جهوية¹.

المخطط الخماسي الثاني: (1985 – 1989)

أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامج مالي كبير هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية¹

- (1) تطوير الحمامات المعدنية و المناخية.
- (2) تنويع المتعاملين، كالجماعات المحلية و القطاع الخاص.
- (3) لا مركزية الاستثمار.
- (4) التحكم في الطلب السياحي.

لهذا الغرض خصصت الدولة غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار جزائري لتحقيق هذه

1 Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, Rapport quinquennal 1980-1984 général du plan

المشاريع فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي
الجدول رقم 5: طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989

القطاع النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
البحري	12182	1145	13327	27.60
الصحراوي	3731	6331	2250	13.10
الحمامات	3588	1528	5116	10.60
الإقليمي	954	76	1030	02.13
الحضري	17161	5337	22498	46.57

المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة المئوية	53.5	46.5	100	/

-إذا ما قارنا الفترات السابقة، أي من 1966 إلى 1980 ، مع الفترة الممتدة بين 1980
فنلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير، بنسبة % 46.57
للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى بنسبة % 46.57 ، بينما نسبة
الفنادق الإقليمية تبقى جد ضئيلة أي بنسبة % 2.13 ، أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة
السابقة إذ تراوحت بين 250000 و 400000 سائح حسب السنوات و بمعدل سنوي يقدر ب
324000 سائح 75 ، إذ كانت كل الجهود موجهة لإيجاد مكان مناسب للمنتج السياحي الجزائري في
السوق الوطني و الدولي، ففتح الاستثمار أمام المتعاملين الجزائريين و الأجانب خصوصا منذ بداية
1988، إضافة تحديد الوظائف بالنسبة لهيئات القطاع كما يلي:

- 1 وزارة السياحة و الصناعات التقليدية مكلفة بتسيير القطاع السياحي.
- 2 الديوان الوطني للسياحة مكلف بتطوير و ترقية المنتج السياحي.
- 3 إنشاء المركز الوطني السياحي سنة 1989 ، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و
تجاري له ثلاثة مراكز تكوين (الجزائر العاصمة، تيزي وزو و بوسعادة)

و عموما فقد حققت هذه المخططات نتائج لا يستهان بها تمثلت فيما يلي:
إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، حيث تحولت الإدارة المركزية إلى اللامركزية، و أنشأت منظمات
جهوية هي : ، (O.N.A.T)الديوان الوطني الجزائري للسياحة دورها تسيير الفنادق الحضرية، و يوجد
مقرها (SNHU) الشركة الوطنية للفندقة الحضرية بالمدينة. مقرها سيدي فرج .، (ENET)المؤسسة
الوطنية للدراسات السياحية.

أما في مجال الإيواء، فقد كانت الجزائر تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا في مجال الإيواء سنة
1985 قدرت ب 29213 سرير بقيت السياحة الخارجية تسجل سيطرتها بالمقارنة مع المغرب وتونس
حيث بلغت نسبة السواح الأجانب % 39 كمعدل الدخول للمسافرين غير المقيمين¹.

¹ Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet
de développement à long terme, Mai 1986, page 3

خلاصة الفصل الثاني

تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من مقومات طبيعية و مقومات تاريخية و حضارية و التي سمحت بظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر ، ثم تعرضنا إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها قطاع السياحة بإبراز مميزات كل مرحلة و التغيرات التي طرأت عليها ، و مختلف السياسات التي إنتهجتها الجزائر وذلك من أجل معرفة موقع هذا القطاع .

وما نلمسه أيضا من خلال هذا الفصل هو أن الجزائر تمتلك الكثير من مقومات السياحة الحديثة سواء أكانت مقومات طبيعية أو معالم تاريخية أو حضارية، والتي تمكنها من المنافسة على المستوى الإقليمي في حين نجد أن كل السياسات و المخططات السابقة تعتبر هذا القطاع ثانويا ، فنجدها تحتل المراتب الأخيرة في برامج التنمية الوطنية.

الفصل الثالث:

القطاع الخاص وواقع السياحة في الجزائر

- المبحث الأول : خصوصية السياحة في الجزائر.
- المبحث الثاني : السياسة السياحية الجديدة في الجزائر .
- المبحث الثالث : التجربة الجزائرية في مجال خصوصية تسيير القطاع السياحي .
- خلاصه الفصل الثالث.

لم تستطيع السياسات الإصلاحية المتعاقبة التي طبقتها الدولة الجزائرية على المؤسسات العمومية منذ بداية الثمانينات إلى الوصول إلى النتائج المرجوة ، بل بقي القطاع مهزوزاً و عرف تأخرا و مشاكل عديدة.

لذلك يستوجب خلال المرحلة الانتقالية هذه ، وضع عمليات واسعة من أجل إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع السياحي في إطار مخطط شامل للتنمية ، مما يؤدي إلى تزويد الوطن بموارد من العملة الصعبة الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية الوطنية . و من أجل ذلك لجأت الدولة إلى وضع برنامج جديد بهدف إلى وضع إطار مؤسسي و تنظيمي من أجل تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ، ألا و هو برنامج الخوصصة وذلك وفقا للامر رقم 95 – 22 في 26 أوت 1995 م و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى التخفيف من عبء ميزانية الدولة من خلال تقليص المساعدات التي كانت تقدمها للمؤسسات ، و كذا التخفيف من النفقات الإدارية الضرورية لتسييرها و مراقبتها.

إذا كان على المتعاملين الوطنيين و الأجانب الاستثمار في القطاع السياحي ، و ترقية منتجات تنافسية و تنظيم تسيير نشاطهم ، فعلى الدولة إذن أن تخرج من مجال التسيير عن طريق وضع استراتيجية للخوصصة في إطار قانوني واضح ، و ذلك لخلق محيط يسمح بتشجيع المبادرات و إنشاء صناعة سياحية حقيقية.

المبحث الاول : خصوصية السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة و لكنها لم تستغل بصفة عقلانية نظرا لعدم إعطاء الفرصة أمام القطاع الخاص من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات، و بهدف تحسين أداء المؤسسات السياحية و النهوض بالقطاع السياحي و تحسين مردوديته و ترقية الاستثمارات فقد انتهجت الجزائر سياسة جديدة تمثلت في خصوصية هذا القطاع و فتح المجال أيضا أمام المستثمرين الأجانب .

المطلب الاول : اشكال الخصوصية في الجزائر

هذه الأشكال مرتبطة أساسا بأهداف مخطط الخصوصية المتمثلة فيما يلي :

- الخصوصية الكلية للتسيير .
- الخصوصية الجزئية أو الكلية لرأس المال .
- الخصوصية الكلية للاستثمارات المستقبلية .

و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تأخذ الخصوصية إحدى الأشكال التالية :

عقد الإيجار الكراء: (Contrat de Franchise)

وهو عقد يقوم فيه شخص خاص بإيجار الهياكل السياحية للقيام بالنشاط لمصلحته الخاصة ، على أن يتحمل هذا الشخص المسؤولية التامة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية ، فإذا سلمت الدولة عقد إيجار فندق ما لشخص معين للقيام بتسييره مقابل دفع مبلغ دوري كقيمة جزافية ، فينبغي لصاحب عقد الكراء التسديد مهما تكن¹.

النتيجة ربحا أو خسارة . كما يمكن لصاحب عقد الإيجار اختيار الموظفين بحرية تامة ، كما له أن يبقي على الطاقم المتواجد أو يضيف أو ينقص منه حسب ما يراه مناسبا .

عقد التسيير (Contrat de Management) :

¹ بوخدوني وهيبية "،تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصوصية دراسة حالة فندق السفير"،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر) ، 1999 ،ص86 :

المتعاقد حسب هذه الطريقة يضمن تسيير الوحدة حسب دفتر الشروط المحدد ، كما له المسؤولية الكاملة في التسيير و مراقبة العمليات ، فهو يتلقى أجرا مقابل حسن تسييره و أدائه مهما كانت نتيجة المؤسسة ، و هو غير خاضع لوجوب الحصول على الفوائد .

بيع الأصول للمسييرين و المستخدمين

تقترح مجموعة من المسييرين و المستخدمين لشراء أصول أو ملكية المؤسسة ، و تستعمل هذه الطريقة عندما لا يمكن إشراك الجمهور أو بيع الأسهم ، فتجد الدولة نفسها أمام اختيارين : إما البيع للمسييرين أو المستخدمين ، أو التصفية .

و عندما يطرح مشكل الزيادة في عدد العمال يتم معالجته من طرف المالكين الجدد إن محاسن هذه الطريقة تتمثل في كونها تستجيب لمطالب المساواة بين المسييرين و العمال التابعين للقطاع السياحي .¹

الاكتتاب في رأس المال: (Ouverture du Capital)

هو البيع للجمهور الواسع أو مجموعة من المستثمرين المعروفين مجموع أو جزء من الأسهم التي تملكها الدولة على مؤسسة اقتصادية . و البيع الجزئي هذا يعني في غالب الأحيان بأن الدولة تريد أن تبقى الرقابة الجزئية أو التامة على المؤسسة الخاضعة للخصوصية .

بيع الوحدات و الفنادق (Vente d'Etablissement)

تتمثل هذه الطريقة في إمكانية بيع مؤسسة فندقية و سياحية تابعة للدولة عن طريق مناقصات دولية و وطنية لمستثمرين خواص أو شركات مختلطة ، وفق شروطاً محددة قانوناً ، و في اغلب الأحيان تكون هذه الوحدات حديثة الإنجاز أو في طور الإنجاز .¹

¹ كريم قاسم "،ترقية السياحة في الجزائر ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة" ،(رسالة ماجستير في علوم التسيير .،جامعة الجزائر) ، 1998،ص139 :

المطلب الثاني : اسباب الخوصصة

تتمثل في النقاط التالية:

- لم يستطع القطاع في أي وقت من الأوقات أن يعكس الجزائر كصورة سياحية ، و بقيت مكانتها في السوق الدولي للسياحة جد ضعيفة.
- في سنة 1992 م سجلت 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي و السياحي عجزا ماليا.
- تشكل الصيانة و النظافة العوامل السلبية في الفنادق بالجزائر
- تعتبر أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مرتفعة مقارنة بنوعيتها .
- لم يرق تصرف المستخدمين في المؤسسات الفندقية السياحية إلى المستوى المطلوب في تقديم الخدمات².
- تبقى مشاركة القطاع السياحي في إحداث مناصب شغل و امتصاص البطالة جد ضئيلة .
- تدعيم المنافسة و كل ما يترتب عن ذلك من آثار ايجابية على الابتكار و نوعية الخدمات و الأسعار... الخ.
- التفتح على السوق الدولي مما يسمح على صعيد الاقتصاد الجزئي تحويل و اكتساب المهارة التقنية و التجارية و الإدارية ، و على صعيد الاقتصاد الكلي بجلب إيرادات من العملة الصعبة ، وحتى تقليص عجز ميزان المدفوعات.

¹ كريم قاسم ، مرجع سابق ، 140

² فيصل سراي ، صندوق ضمان القروض يدعم 70 مشروعا ، جريدة الشروق ، العدد 1526 ، 2005 ص 05 .

- تخفيض العبء على ميزانية الدولة بما أن الخزينة لن تدعم المؤسسات المفلسة ، و تقوم بتحصيل الضرائب و الرسوم ، و لأن المؤسسة الخاصة لا يمكن أن تستمر في نشاطها إلا إذا نجحت تجارياو ماليا.
- عقلنة تسيير الهياكل و التحكم في التكاليف و الأسعار
- تغيير التصرفات و العقليات¹.

المطلب الثاني : مراحل الخصصة

المرحلة الأولى: و تتمثل في العرض الفوري الذي يخص المشاريع الفندقية التي هي في طريق الإنجاز أو في طريق الانتهاء . و قد شرع في عرض مناقصة وطنية و دولية لبيعها ، هذه المناقصة تخص 5 فنادق من بينها فندقين جاهزين للاستغلال و الباقي قيد الإنجاز، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ فيصل سراي ، مرجع سابق ، ص 05.

جدول رقم (6): قائمة الفنادق المعروضة للخصوصية

المشروع	الترتيب	طاقة الايواء	نوع المنتج	نسبة الانجاز
الفندق الدولي لمطارات الجزائر العاصمة	4 ☆	660 سرير	حضري	90%
فندق اللوس بالوادي	3 ☆	300 سرير	صحراوي	98%
فندق بجاية	3 ☆	300 سرير	حضري	50%
فندق المسيلة	3 ☆	300 سرير	حضري	85%
فندق شاطوناف بوهران	4 ☆	600 سرير	حضري	60%

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat

لم تكن المرحلة الأولى من الخصوصية ناجحة ، حيث لم يتمكن من بيع أي من الفنادق الخمسة نظراً لعدم توفر عقود الملكية . و بقاء ملكية الأراضي للدولة بناءً على قانون العقارات ، بالإضافة إلى عدم توفر المبالغ اللازمة و التي تعتبر باهضة بحكم حجم الاستثمارات للعديد من المستثمرين الذين تقدموا بطلبات شراء.¹

ب المرحلة الثانية : و تتمثل في عرض إضافي يشمل مجموع المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال.

و يجب التذكير هنا بأن مؤسسات القطاع السياحي لا تتمتع بنفس الصحة التجارية و المالية و المادية ، كما ليست لها نفس التجهيزات ، و لهذا فإن المبدأ المطبق لخصوصيتها يعتمد على تصنيفها إلى ثلاث أصناف و هي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (11، 19، فيفري 2003 ، ص04 .

- الجيدة صنف "أ".
- المتوسطة صنف "ب".
- دون المتوسطة.. صنف "ج".

و يتم ترتيب هذه الأصناف حسب 5 معايير و هي:

- الموقع.
- السوق الاحتمالية.
-
- المردودية التقديرية.
- حالة تجهيزات المؤسسة.
- الإنجازات السابقة.

يتم هذا التصنيف من طرف مجموعة من الخبراء لهم معرفة جيدة عن مؤسسات القطاع.¹

بناء على هذه المعايير، وضعت وزارة السياحة و الصناعات التقليدية نموذجا لتصنيف

60 مؤسسة فندقية

قيد الاستغلال ، و التي تهدف إلى خصوصتها موضحة في الجدول التالي:

¹ الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص 4 .

جدول رقم (7) : تصنيف 60 فندق لغرض الخوصصة

المجموع	صنف "ج"	صنف"ب"	صنف "أ"	المؤسسات
03	—	—	03	فنادق حضرية من الطرازالعال
18	02	10	06	فنادق حضرية من الطراز المتوسط
10	01	02	07	مركبات شاطئية
18	05	07	06	فنادق صحراوية
08	01	07	—	محطات معدنية
02	—	02	—	محطات مناخية
01	—	—	01	مركز الاستجمام بماء البحر
60	09	28	23	المجموع

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat

و بناء على التصنيف الوارد في الجدول السابق ، حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين الذين سوف يقومون بخصوصة كل نوع من هذه الأصناف ، و هذا حسب الإمكانيات المالية لكل منهم

◆ **خصوصة المؤسسات التابعة للصنف "أ" :**

و تقترح هذه المؤسسات على:

❖ الأولوية للمجموعة المدمجة لأكبر البلدان الموفدة للسياح: أوروبا الغربية ، أمريكا

الشمالية ، اليابان ، دول الخليج.

إن اختيار هذه المجموعات يضمن للجزائر الدخول في السوق الدولي للسياحة ، و تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة على المديين المتوسط و البعيد.

و من المحتمل جدا أن هذه المجموعات ستتصرف بتحفظ لأسباب أمنية ، و لهذا يجب تقديم عرض لا يتطلب رؤوس أموال هامة (عقد التسيير، عقد الإيجار، بيع شهرة المحل، المشاركة في رأس المال).

في حالة رد فعل سلبي يجب تمكين هذه المجموعات من حجز المؤسسات إلى حين استتباب الأمن، و في هذه الحالة يستحسن مواصلة عملية إنعاش المؤسسات.

و في حالة رد فعل ايجابي ، يجب تلبية الطلب ، و من المحتمل أن لا تكون هذه الحالات عديدة.¹

❖ المواطنين القاطنون بالخارج ، و تعود الأولوية للذين لهم خبرة في ميدان الفندقية.

❖ المستثمرون التأسيسيون الوطنيون مثل البنوك ، المؤسسات الخاصة...الخ.

❖

¹ مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة : العديدين 11 و 12 سنة 2005 م

♦ **خصوصية المؤسسات التابعة للصنف "ب" :**

و تعرض هذه المؤسسات على:

❖ المستثمرون الأجانب غير المختارين (السلاسل الفندقية، الشركات السياحية، الوكالات

السياحية ، البنوك ، شركات التأمين ، مراكز التوزيع...الخ).

و في هذه الحالة لا بد من الرد على مختلف الطلبات سواء كانت تتعلق بخصوصية التسيير أو
الخصوصية الكلية أو الجزئية لرأس المال.

❖ أما فيما يخص المؤسسات التي لن تنجح في خوصصتها لأسباب مختلفة (أمنية ،

سعرية... الخ) يجب مواصلة عملية إنعاشها مع إعلان خوصصتها في أي وقت
ممكن.

♦ **خصوصية المؤسسات التابعة للصنف "ج" :**

تتكون هذه المجموعة من المؤسسات التي لم تحقق مردودية مرضية ، و توجه هذه
المؤسسات إلى المستثمرين الوطنيين و الأجانب غير المختارين ، فإذا كان رد فعل
المستثمرين ايجابي يشرع في تلبية طلباتهم ، مع الاحتفاظ بجزء من هذه المؤسسات لبيعها
للعمال.¹

كما تم تحديد عدة منابع حموية ذات الأفضلية المعروضة على المستثمرين الخواص الوطنيين
والأجانب دون تمييز، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8): المحطات المعدنية ذات الأولوية المعروضة للخصوصية

¹ عداد رشيدة ، "التسويق في المؤسسة الخدمية ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة" ،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير ،جامعة الجزائر) ، 2002 ،ص156 .

المحطات المعدنية درجة حرارة الماء الولاية

الولاية	درجة حرارة الماء	محطات معدنية
تلمسان	30 °	حمام شيقر
وهران	35 °	عين فرانيين
نعامة	46 °	عين ورقلة
البويرة	60 °	حمام كسينة
الجلفة	42 °	حمام شارف
قسنطينة	24 °	حمام بوزيان
سوق اهراس	39 °	حمام زايد

Source : ONT

نلاحظ من خلال الجدول ، أنه قد أعطيت الأولوية لهذه المحطات من طرف وزارة السياحة ، نظرا لأهميتها و خصائصها المعدنية ، بحيث تتراوح حرارة الماء فيها من 24 ° بالنسبة لحمام بوزيان بقسنطينة ،

إلى 60 ° بالنسبة لحمام كسينة بالبويرة . كما أن هذه المياه تحتوي على عدد كبير من المواد الكيماوية للاستشفاء من عدة أمراض : العظام ، الكلى ، الأمراض الجلدية ... الخ .
الصالحة .¹

و لحد نهاية 2005 م تمكنت وزارة السياحة من خصصة 7 فنادق من 73 فندق عموميا متواجدا عبر التراب الوطني و هي مجموع الفنادق المعروضة للخصصة ، على أن الأبواب تبقى مفتوحة و تخضع لاقتصاد السوق ، أي أن السلع معروضة و تنتظر من يشتريها . و تجدر الإشارة إلى أن الفنادق العمومية لا (تشكل سوى 7% من مجموع الفنادق المتواجدة في الجزائر و المقدر عددها أكثر من 1000 فندق).

¹ تصريح وزير السياحة لجريدة الخبر ليوم الأربعاء 23 نوفمبر 2005 م، ص 6

كما أن الوتيرة التي تسير بها عملية خوصصة الفنادق مرتبطة بالطلب، فالعرض حاليا متوفر و موجود و ينتظر المستثمرين الذين يهمهم الأمر، كما أن عملية تأهيل الفنادق و تحسين الخدمة أصبحت ضرورية بحيث أن 85 % منها لا تتطابق مع المعايير الدولية خاصة في مجال الخدمات.

و قد أبرمت وزارة السياحة اتفاقية مع القرض الشعبي الجزائري لمرافقة هذه الفنادق في عملية التأهيل حتى تصبح قادرة على المنافسة، إضافة إلى صيانة المنشآت السياحية ، على أن تنتهي عملية التأهيل في 01 جوان 2006 م.

و يمتد العقد المبرم بين وزارة السياحة و القرض الشعبي الجزائري إلى سنتين قابلة للتجديد، و يتمكن المقاول بموجبه من الحصول على 60 % من قيمة الأموال التي يحتاجها لعملية إعادة التأهيل ، و هذا عن طريق قرض تتراوح فوائده بين

5,25 % و 5,75.

مع العلم أن قيمة القروض التي تم تقديمها من القرض الشعبي الجزائري إلى نهاية سنة 2005 م قدرت ب 22 مليار دج.¹

المبحث الثاني : السياسة السياحية الجديدة في الجزائر

إن البرنامج الانتقالي للخوصصة يكرس إزالة تعهد الدولة فيما يخص التسيير عن طريق وضع استراتيجية خوصصة المؤسسات الفندقية و السياحية للقطاع العمومي ، و تشجيع مبادرات الخواص بهدف تسهيل بروز صناعة سياحية حقيقية في الجزائر.

المطلب الاول :تطور نمو القطاع الخاص السياحي

حسب قانون الاستثمارات لسنة 1966، فإن الانجار الوطني الخاص لم يستثمر في اعمال الفنادق والسياحة الا بعشرات منها ممقدرة بحوالي 53 مليون دج.

¹ المرجع نفسه

ففي اطار القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص لسنة 1982م وعند اجتماع مجلس الحكومة في 02 ماي 1982م تم تحديد افاف تنمية السياحة في المديين القصيرين و المتوسط حول عمليتي التسيير والاستثمار السياحي ، ومن خلالها انجاز فنادق صغيرة او متوسطة الحجم يتم تسييرها اما من قبل الجماعات المحلية او القطاع الخاص .

مع العلم انه مباشرة بعد هذه السنة ، احتلت السياحة مكانة جد هامة فيما يتعلق بالاستثمارات المعتمدة مقارنة مع القطاعات الخاصة الاخرى في انجاز المشاريع حتى نهاية سنة 1985م.

حاز القطاع الخاص في 12/31/ 1985 على ربع الطاقة الاجمالية للايواء، وكانت الاستثمارات الضخمة مسيرة من طرف القطاع العام الذي يشمل القطاع العمومي والجماعات المحلية.

كانت وضعية القطاع الخاص في نهاية 1986م كما يلي:¹

عدد المشاريع المعتمدة : 337 مشروعا.

الطاقة/سرير : 14157 سريرا.

التكلفة الاجمالية : 1664 مليون دج.

مناصب الشغل الواجب احداثها : 7078 منصب شغل

كانت وضعية القطاع الخاص في سنة 1987م كما يلي :

✓ عدد المشاريع المتعددة : 414 مشروعا.

✓ الطاقة / سرير : 18339 سريرا.

✓ التكلفة الاجمالية : 2389 مليون دج .

✓ مناصب الشغل الواجب احداثها : 9169

الانجازات المقررة للقطاع الخاص في سنة 1988م كما يلي :

انطلاقا من تشجيعات الدولة للقطاع الخاص ، وفي اطار قانون رقم 88- 25

المؤرخ في 12 جويلية 1988م، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ،ينتظر ان

يسجل القطاع الخاص السياحي نمو قدره : 20 بالمئة يسمح بتحقيق الاهداف التالية:

✓ عدد المشاريع : 93 مشروعا

¹ عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص 23

✓ الطاقة / السرير : 5018 سريرا.

✓ التكلفة الاجمالية : 870 مليون دج .

✓ مناصب الشغل الواجب احداثها : 2509 منصب شغل .

وفيما يخص انجازات هذه السنة ، فقد حقق القطاع الخاص طاقة ايواء قدرها 4121 سريرا من بين

5018 سرير المقررة أي بنسبة انجاز قدرها 82 بالمئة¹.

وفي نهاية سنة 1989م كان تحت تصرف القطاع الخاص 22460 سريرا وفي اطار تدعيم

القطاع الخاص وضعت الوزارة برنامجا لتحقيق مشاريع سياحية تابعة له في مختلف ولايات الوطن في

المدى الطويل حتى سنة 2000 م. على ان هذه المشاريع تسمح بتوفير طاقات ايواء مستقبلية تقلص

من الفارق بينه وبين القطاع العمومي في المدى المتوسط وتتجاوزه في المدى الطويل².

المطلب الثالث : سياسة الاستثمارات السياحية في ضل الخصوصية.

راينا بان مخطط واستراتيجية الخصوصية تهدف الى خصوصية المؤسسات السياحية والفندقية القائمة.

بينما الاستثمارات المستقبلية وحسب برنامج الخصوصية فيجب ان تكون كلها تابعة للقطاع الخاص .

في هذا الاطار شرعت السلطات القائمة على هذا القطاع ، في وضع مقاييس مناسبة قصد تشجيع

الخواص للاستثمار في ميدان السياحي ، وهذا عن طريق منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين سواء

كانوا مقيمين او غير مقيمين او اجانب .

(أ) الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي :

يمكن استعراض مختلف الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي فيما يلي :

- الحرية التامة في الامتيازات الممنوحة للاستثمار المباشر 100% او بالاشتراك مع الوطنيين

¹ عليوش قربوع كمال ، مرجع سابق، ص 24

² عليوش قربوع كمال ، مرجع سابق، ص 25

- ضمان تحويل رأس المال المستثمر و المداخليل المترتبة عليه الى الخارج .

-الاعفاء من حق التحويل ومن الرسم العقاري .

- الاعفاء الكلي لفترة تتراوح بين 2 الى سنوات في المجالات التالية :

الضريبة على الارباح التي هي عادة 42%

الدفع الجزافي الذي هو عادة 6% على الاجور

الرسم على النشاط الصناعي والتجاري الذي هو 2.55 % على رقم الاعمار ¹.

معدل 7% على الاجور المتعلقة باشتراكات ارباب العمل في الضمان الاجتماعي ، بدلا من المعدل العادي 24% .

- في حالة وجود ايرادات بالعملة الصعبة ، فيتم اعفاء كليا للضريبة على الارباح والدفع الجزافي والرسم

على النشاط الصناعي والتجاري ، على حسب رقم الاعمال بالعملة الصعبة .

- امتيازات اضافية بالنسبة للمناطق الخصوصية :

تتكفل الدولة جزئيا او كليا بمساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي .

تخفيض تكميلي للمعدل المنخفض للضريبة على الارباح المعاد استثمارها في مناطق ذات خصوصية معينة.

شروط امتيازية لاكتساب اراضي.

معدلات منخفضة ب 5 بالالف فيما يخص تسجيل عقود الانشاء والزيادة في راس المال .

تتكفل الدولة كليا او جزئيا باشغال الهياكل القاعدية .

- فيما يخص مناطق الجنوب الكبير

أدرار، تمنراست ، اليزي ، تندوف ، فتستفيد من الامتيازات التالية :

اعطاء فوائد احسن بالنسبة لكل المستثمرين.

نصف الضريبة على كل نشاطات الشركات .

¹ خالد كواش،السياحة مفهومها أركانها أنواعها، مرجع سابق، ، 2007، ص87

ب) المناطق والمواقع ذات الاولوية في الاستثمار :

بالاضافة الى هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ، لقد حددت وزارة السياحة والصناعة التقليدية المناطق التي لها الاولوية في الاستثمار . يمكن تلخيصها في الجدول التالي ¹

الجدول 9: مناطق التوسع السياحي ذات الاولوية

مناطق التوسع السياحي	التمركز	المساحة (هكتار)	طاقة /سرير	المنتوج السياحي
رشتون	عين تموشنت	25,75	2140	شاطئي
رأس عافية	جيجل	30	1244	شاطئي
وادي بقرط	عنابة	104	2000	شاطئي
تمنراست	تمنراست	45	900	صحراوي
جانت	اليزي	100	2000	صحراوي
موسكاردا	تلمسان	15.56	1000	شاطئي
الشاطئ الكبير	سكيكدة	14	1200	شاطئي
مسيدة	الطارف	40	1280	شاطئي
رأس روزة	الطارف	50	1450	شاطئي
وادي بلاح	تيزازة	73	600	شاطئي
ازفون	تيزي وزو	10	810	شاطئي
رأس ايفي	مستغانم	300	15000	شاطئي

Source :

من خلال هذا الجدول وفي اطار ترقية المنتج السياحي نلاحظ ان الاولوية التي تقدمها وزارة السياحة والصناعات التقليدية تعني على وجه الخصوص كلا من المنتجين.²

¹ خالد كواش ، مرجع سابق ، ص 87

² خالد كواش ، مرجع سابق ، ص 88 .

المبحث الثالث : التجربة الجزائرية في مجال خوصصة تسيير القطاع السياحي

تخضع عملية خوصصة التسيير للقطاع السياحي إلى القانون الأساسي للخوصصة الصادر في 1995 م باعتبار عقد التسيير أحد أشكال الخوصصة فإنه يمكن عرض التجربة الجزائرية في مجال خوصصة التسيير للمؤسسات السياحية في الحالات التالية:

المطلب الاول : تجربة عقد التسيير بين فندق سيفيتال ومؤسسة التسيير السياحي للوسط ومجمع هيلتون

1 عقد التسيير بين فندق سوفيتال و مؤسسة التسيير السياحي للوسط

يعود هذا العقد إلى أكثر من 10 سنوات ، فقد فتح الفندق في 25 جانفي 1992 م ، بطاقة إيواء تقدر ب 330 غرفة تسع إلى 660 سرير يقدر معدل تشغيل الفندق ب % 50 سنويا ، حيث أن % 70 من الزبائن من جنسيات أجنبية تتكون من رجال الأعمال ، مسيري الشركات ، و مسيري شركات متعددة الجنسيات.

و يسجل الفندق رقم أعمال متزايد باستمرار، و أن % 70 من إيراداته بالعملة الصعبة . و يعرف رقم أعمال الفندق زيادة سنوية تقدر ب % 10 ، حيث وصلت إيراداته سنة 2001 م على سبيل المثال إلى 642 مليون دج . و بقي هذا الفندق مفتوحًا أثناء الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر . و شمل الفندق 300 عامل جزائري ، مع مجموع محددة من الأجانب الذين تقلص عددهم من 11 إلى 3 إدارات ، و هذا حسب العقد المتفق عليه الذي يهدف إلى جزارة تدريجية للموارد البشرية للفندق¹.
تجربة مجمع هيلتون :

و هي الشركة الجزائرية للفندقة و ترقية العقارات ، قامت المؤسسة الجزائرية بإبرام عقد SAHLI ساحلي مع المجمع الإنجليزي هيلتون و ذلك سنة 1993 م من اجل تسيير فندق الجزائر الدولي الذي يسع ل 946 سرير، إلا أن هذا العقد تم فسخه بعد مدة قصيرة ، بسبب تدهور الوضع الأمني في تلك الفترة وضعف مداخل هذا الفندق و عجزه عن تسديد التزاماته . و قد تم إبرام عقد جديد في سنة 2000 م لتسيير نفس للفندق.

¹ لوييزة قويدر ، السياحة من منظور اقتصادي و سبل ترقيتها في الجزائر : (رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) 2002 ، ص 100

أما فيما يخص الجهة الغربية للعاصمة ، فإن المجموعة الكويتية سفير هي التي تدير فندق مزاران الذي تم ترميمه كلية من أجل الاستجابة إلى معايير التسيير الدولية. يظهر بوضوح من خلال هذه التجارب المتواضعة أنه لا يمكن الحكم على عملية خوصصة التسيير بأنها ناجحة أو فاشلة نظراً لقصر مدة التسيير، و الظروف الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها الجزائر¹.

المطلب الثاني : عقد تسيير بين فندق ماركير (Mercure) و مؤسسة التسيير السياحي للوسط وتجربة فندق الاوراسي.

1 عقد تسيير بين فندق ماركير (Mercure) و مؤسسة التسيير السياحي للوسط:

تم إبرام العقد سنة 2000 م حيث يتم تسيير الفندق من قبل مجمع أكور و هو مجمع فرنسي ذو شهرة Accor عالمية في مجال السياحة و الفنادق و الخدمات الأخرى . و هذا العقد مستمر إلى يومنا هذا ، و استطاع المجمع أن يحقق نجاحاً في الجزائر نتيجة لعدة اعتبارات و هي:

معرفته للسوق الجزائري حيث أن هذا المجمع ينشط بشكل كبير في دول شمال أفريقيا²..

خبرته الدولية في مجال التسيير و إدارة المؤسسات الفندقية
يتبع هذا المجمع استراتيجيات تسيير مختلفة من دولة لأخرى ، و ذلك حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في كل دولة (المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، الظروف السياسية...الخ

¹ لويزة قويدر ، مرجع سابق ، ص 101.

² لخساف منى ، "مكانة القطاع السياحي في التنمية بالرجوع إلى التجربة الجهوية و الجزائرية"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)، 2003، ص 120.

2 تجربة فندق الاوراسي

فندق الاوراسي فندق جزائري من فئة 5 نجوم ويقع وسط الجزائر العاصمة على بعد 15 كم من مطار هواري بومدين الدولي . افتتح فندق الاوراسي ابوابه للزبائن في 2 يونيو 1975 . ويمثل الجزء من تراث المؤسسات الوطنية سوناتور والتور والديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات.

يضم 455 غرفة واجنحة تتوفر فيه كافة المرافق من المطاعم ومساح عرف الاستقلال المالي والاداري سنة 1993 فهو يعمل كقطاع خاص ونضرا للارباح الكبيرة التي يحققها تم طرح 20 بالمئة من اسهمه في سوق البورصة وهو ثالث شركة تدخل البورصة ويمثل بذلك الشركة السياحية الفندقية على صعيد الفنادق والثالثة على المستوى الوطني من حيث الارباح والانجازات فهو يحتل الريادة في العمل الفندقي وهو اول فندق يظم قاعة مؤتمرات تتسع ل1200 شخص .

فالخصوصية بالنسبة لفندق الاوراسي ستؤدي الى نتائج ايجابية على قطاع السياحة بصفة عامة من حيث المنافسة وتطور ورفع مستوى الخدمات والعمل وفق سياسة اقتصاد السوق .

المطلب الثالث :تقييم خصوصية المؤسسات السياحية في الجزائر

إن الأسباب التي أدت إلى فشل خصوصية المؤسسات السياحية في الجزائر عديدة نذكر أهمها:

- إن الظروف الأمنية القاسية التي مرت بها الجزائر، أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب و المحليين من الاستثمار في هذه المؤسسات.

عدم وجود تشريع قانوني مؤهل لتقييم أصول المؤسسات العمومية الموجهة للخصوصية .

- عدم وجود نموذج خاص بعملية الخصوصية يمكن إتباعه و بالتالي الاعتماد عليه لتطبيق برنامج

كفاء للخصوصية.

- ضعف القدرة المالية للمستثمرين المحليين الخواص مقارنة بالقدرة المالية للمستثمر الأجنبي .

- ضعف التمويل يؤدي بالمستثمر إلى التراجع في الحصول على فندق من الفنادق .فعلى سبيل المثال فإن فندق شاطوناف الذي كان من بين الفنادق الخمسة المعروضة للخصخصة في المرحلة الأولى سنة 1995 ، فإن عملية خصصته فشلت عدة مرات أهمها¹:

المرّة الأولى: عرض شراء تقدم به أحد المستثمرين الخواص بمبلغ 22 مليار سنتيم ، إضافة إلى 500 مليون كإيجار سنوي للأرض ، إلا أن هذه العملية لم تتم نظرا لعدم توفر المشتري على المبالغ اللازمة ، مع عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة.

المرّة الثانية: و كانت سنة 2003 م ، حيث عجزت شركة متخصصة في الاستيراد عن توفير المبالغ اللازمة و التي تضاعفت ثلاث مرات لتصبح 60 مليار سنتيم مما أدى إلى إلغاء عملية البيع.

- صعوبة و تأخر عملية تقييم أصول المؤسسات السياحية ، حيث أن المدة بين تاريخ التقييم و تاريخ إنهاء عملية الخصخصة هي عملية طويلة جداً ، و تحتاج إلى إجراءات بيروقراطية معقدة أيضا.

- تعدد إجراءات الخصخصة و كثرة المتدخلين في هذه العملية : الحكومة ، مندوب الإصلاح الاقتصادي ، المجلس الوطني لمساهمات الدولة ، مجلس الخصخصة الشركات Les Holdings القابضة حالياً ، مجلس المنافسة، اللجنة المحلية للخصخصة.

كل هذه الأطراف عقدت من تسريع عملية الخصخصة التي يجب أن تخضع إلى مركزية التسيير ، في الوقت الذي تتبنى فيه الجزائر نظام اقتصاد السوق القائم على اللامركزية في اتخاذ القرارات و التسيير.

- التكاليف الباهضة التي تحملتها و تتحملها الدولة ووزارة السياحة ، من خلال تنفيذ برنامج الخصخصة ، و خاصة عند أعفاء العديد من المؤسسات عن جزء من ديونها ، و كذلك الإنفاق على تمويل إنجاز الخصخصة ، و هي تكاليف الإدارة و الإشراف على العملية و إعادة تقييم الأصول.

¹ فتحة حراث، "الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة"، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية)، 2000 ،ص195.

- عدم توفر الموارد المالية الضرورية للمؤسسات السياحية u1581 حتى يمكن تأهيلها للدخول في عملية الخوصصة ، حيث تعاني هذه المؤسسات عجز ماليا كبيرا .
- نقص الخبرات الكافية في مجال التسيير السياحي ، جعل العديد من المستثمرين للتوجه للاستثمار في قطاعات أخرى أكثر مردودية و أكثر تحكماً في التسيير¹.

- قلة إقبال القطاع الخاص و الأجنبي على المؤسسات السياحية التي كانت تابعة للقطاع العام ، و ذلك بسبب كبر حجم هذه المؤسسات و التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة جداً لإعادة تشغيلها و الرفع من مردوديتها باستمرار .

- يؤدي تسريح العمال من المؤسسات السياحية التي تم خوصصتها و المزمّن خوصصتها مستقبلا إلى زيادة حدة البطالة ، مما يؤدي إلى حدوث آثار اجتماعية سيئة . مثل ما هو واقع حالياً ، حيث مع مطلع سنة 2006 م قررت وزارة السياحة عرض عملية بيع 6 مؤسسات فندقية و سياحية عمومية تابعة لمؤسسة التسيير السياحي للجنوب . و سينجر عن هذه العملية إحالة 3400 عامل على البطالة .في حالة عدم إشراك العمال في كل مراحل عملية الخوصصة².

¹فتيحة حراث ، مرجع سابق ، ص 197.

²فتيحة حراث ، مرجع سابق ، 198.

خلاصة الفصل الثالث

رغم قوانين الاستثمار المتعاقبة خلال هذه الفترة إلا أن حجم الاستثمارات بقي ضعيفًا ، و أن برنامج الخصخصة لم يحقق الأهداف المسطرة ، و بقي دور القطاع الخاص محدودًا. كل هذه المشاكل أدت إلى تمديد فترات الإنجاز ، و ظهور تكاليف إضافية أدت بالمستثمرين الخواص إلى اللجوء إلى البنوك طلبا لقروض إضافية ، غير قادرين في الغالب على تسديدها

الخاتمة

السياحة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية و تعد من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية الاقتصادية و حتى الاجتماعية في كثير من الدول ، ذلك لما توفره من فرص جديدة للتشغيل،و تنوع في مصادر الدخل و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، و بالتالي رأس مال يمكن استثماره في هذا القطاع،و هي تعتبر من أكبر الأنشطة نموا في العالم،إذ تضاهي دخل هذه الصناعة في بعض الدول الدخل الناتج عن صادرات المنتجات النفطية.

ومن خلال هذا العمل اتضح بأن السياحة على علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية في أي مجتمع متقدم كان أو نام،فمتى وجدت السياحة عناية في بلد إلا وساهمت في تنمية القطاعات الأخرى ، و في الوقت ذاته إذا اشتملت الاستراتيجيات التنموية على القطاع السياحي إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا ليؤدي الدور المنوط به. ومن هنا يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تشكل موردا هاما للعديد من الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا ومصر والهند وغيرها .

لقد أصبحت السياحة سريعة و أقل تكلفة من الماضي ، و لم تعد تحتكرها طبقة اجتماعية واحدة ، و هناك فئة غير قليلة من الناس يستطيعون حجز أماكنهم من المنازل ، بفضل التطور الذي شهده قطاع الاتصالات بعد دخول الانترنت هذا الميدان ، حيث أن استخدام الشبكة في هذا المجال يزيد يوماً بعد يوم. تتصدر صناعة السياحة اهتمام القطاعين العام و الخاص في معظم دول العالم ، لمالها من دور مهم في دعم اقتصاديات البلدان السياحية .و تتطلق أهميتها من أنها ظاهرة بشرية مركبة، نظرا لتعدد عناصرها و تباين نتائجها ، و من كونها تستثمر الظواهر البيئية و الطبيعية و تستفيد من الملامح الثقافية و الحضارية للشعوب.

و في الوقت الذي تعرف فيه السياحة تطورا مدهولا في مختلف دول العالم و خاصة السياحية منها، نجد أن الجزائر مازالت تسعى و منذ الاستقلال

بكل ما لديها من إمكانيات متاحة ، و خاصة الطبيعية و التاريخية منها ، إلى تقديم عرض سياحي يتماشى و المقاييس الدولي بهدف الدخول الفعلي ضمن السوق الدولي للسياحة.

ورغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال لإعطاء أهمية للقطاع السياحي عبر المخططات التنموية و السياسات و الإصلاحات المتعاقبة من جهة ، و حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع الحيوي من جهة أخرى ، إلا أنه لم يحض بالأولوية مقارنة مع القطاعات الأخرى كالمحروقات ، الزراعة،الصناعة...الخ. كل هذا أثر سلبا على النتائج المحققة في هذا القطاع.

وفي هذا الاطار اتخذت الجزائر اجراءات صارمة تخص القطاع السياحي تتمثل في خوصصة بعض المرافق السياحية كخطوة اولى لفتح مجال الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي ، بهدف ترقية المنتج السياحي .

ولحث المتعاملين الوطنيين والاجانب واقناعهم بضرورة الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر ، تم وضع عدة قوانين تشج القطاع الخاص الوطني عن طريق منح امتيازات ضريبية وجمركية وادارية مختلفة ، كان اخرها القانون الخاص بالاستثمارات الصادر في سنة 1993 م .

وعموما يمكننا من خلال هذا البحث ابراز الاستنتاجات التالية:

- 1— تعاقب السياسات السياحية في الجزائر جاء لتحقيق اهداف معينة ، فكل سياسة تكمل السياسات السابقة وتغطي نقائصها
- 2— ان الاستثمارات السياحية في الجزائر لم تعكس بصورة فعالية توجيهات السياسات السياحية.
- 3— يبقى القطاع السياحي الخاص مهمشا في السياسة السياحية الاولى، ولم يحض بالاهتمام الا في السياسة السياحية الثانية 1980 ، ونال النصيب الاوفر في السياسات السياحية الجديدة مع بداية التسعينات وخاصة مع تطبيق استراتيجية الخوصصة.

4- ان المتفحص للبرامج السياحية المقررة والمنجزة عبر كل المخططات يلاحظ تاخرا كبيرا في الانجاز وان كل مخطط كان يكمل انجاز البرامج المقررة في المخطط السابق له.

5- فيما يخص الاستثمارات ، بقي القطاع السياحي مهما رغم الإجراءات التحفيزية و التوجهات السياحية الجديدة و التي تقضي بتشجيع الاستثمار السياحي الخاص.

6- فشل استراتيجية خوصصة المؤسسات السياحية لعدة أسباب أهمها:
مشاكل تقييم أصول المؤسسات السياحية .

عدم توفر القدرة المالية الكافية للمستثمرين الخواص المحليين .

ما أدى بالسلطات العمومية مع بداية سنة 2006 في تقديم عروض بيع خوصصة 4 مؤسسات كاملة للفنادق و هذا ما يجسد فكرة تخلي الدولة على الاستثمار في قطاع السياحة ، و لن تقوم ببناء فنادق و لن تسيروها ، بل ستواصل تنظيم و مراقبة النشاطات السياحية و مراقبة المستثمرين في هذا المجال.

7- مساهمة القطاع السياحي في إحداث مناصب الشغل تبقى ضعيفة و متواضعة خاصة مع ارتفاع معدل البطالة في الجزائر . و هذا رغم اعتبار هذا القطاع، أكبر قطاعا لإحداث مناصب الشغل.

8- الاستغلال غير العقلاني لمناطق التوسع السياحي ، و ضعف استغلالها.

9- تأخر الإصلاحات الحقيقية في المجال السياحي و تزامن الشروع فيها مع فترة التدهور السياسي و الأمني، الأمر الذي قلص مفعولها.

توصيات:

و على ضوء هذه الاستنتاجات يمكن إبداء التوصيات العامة التالية التي أراها حلولا مناسبة للمشاكل المطروحة:

-وضع مخطط وطني للتنمية السياحية في المدى الطويل يأخذ بعين الاعتبار الاختيارات المتعلقة بالمنتجات السياحية الواجب تطويرها و كيفية تثبيتها و توزيعها جغرافيا من جهة ، و طبيعة و نوعية المشروعات التي ينبغي إنجازها من جهة أخرى.

-وضع برامج توجيهية لتهيئة مناطق التوسع السياحي و التنسيق مع الجماعات المحلية، تسمح بالتعريف عن الاستثمارات التي تتكفل بها الدولة (الهياكل القاعدية، الخدمات العمومية) و تهيئة الظروف المناسبة التي تجلب المستثمرين المحتملين.

-دراسة ملفات الاستثمار التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، في إطار القانون المتعلق بترقية الاستثمار.

-تقوية وسائل المحافظة و تسيير العقار السياحي ، و ذلك باستغلال الأراضي و العمل على تهيئتها بهدف تحضيرها لاستقبال تجهيزات فندقية و سياحية ، و للقيام بذلك يجب تكيف الوسائل القانونية و التنظيمية و كذا آليات التمويل و الأخذ بعين الاعتبار المنافسة من الدول المجاورة التي تقدم شروط استثمارية أكثر جاذبية.

-اعتماد طرق تمويل خاصة بالاستثمار السياحي تتمثل في إعطاء قروض طويلة الأجل ، و إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية .

-زيادة المحميات البيئية و الطبيعية في الجزائر ، لأن جزءا كبيرا من السياح في دول العالم يقصدون الأماكن الطبيعية ، و هذا تجسيدا لبرنامج التنمية السياحية المستدامة.

-تنوع المنتج السياحي الجزائري لجذب السياح من مختلف الهويات، و خاصة التداوي بمياه البحر الذي يمكن أن يكون منتجا تنافسيا لكل من فرنسا و تونس اللذان يسيطران على هذا النوع من السياحة.

- إيجاد أشكال تعاون دولي والحصول على منح التكوين و التدريب لصالح الطلبة و الأساتذة المكونين.

- إحداث بكالوريا تقنية في السياحة و فتح فرع الاقتصاد السياحي في الجامعة .

و أخيرا يجب بذل كل الجهود حتى تعاد الصورة الحقيقية للجزائر و حصولها على نصيبها العادل من حركة السياحة العالمية.

سائلة المولى عز وجل أن أكون قد وفقت في اختيار الموضوع و في طرح إشكاليته والمنهجية المتبعة في تحليله ، وأرجو أن يساهم هذا العمل المتواضع في إعطاء صورة متكاملة عن النشاط السياحي ، ويساعد كل المهتمين و المتخصصين في هذا المجال الهام.

و الله وليّ التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

المصادر :

القرآن

1) الموثيق الرسمية:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، 19 فيفري 2003

2) الكتب :

- 1- احمد ماهر ،دليل المدير في التخصصة.الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
- 2- النجار سعيد ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية. القاهرة: مطابع الاهرام، 1988.
- 3- حلمي السعيد هالة ، التخصص في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية ,الكويت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 1993.
- 4- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة. بيروت: دار الجامعية، 1998.
- 5- محمود صبح، التخصصة لمواجهة متطلبات البقاء.عمان: دار السلام للنشر والتوزيع، 2000.
- 6- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية.الجزائر: د. م .ج، 1995.
- 7- يوسف جعفر سعادة، التربية السياحية، الكويت :دار الكتاب الحديث، 2013 .
- 8- محمد سمير أحمد، الحاكمية وخصخصة المؤسسات. عمان: دار المسيرة للنشر، 2009.

- 9- محمد رياض الابريشي، الخصخصة ابعادها وافقها. دمشق: دار الفكر، 1999.
- 10- ريهام عبد المعطي، الإدارة الالخصخصة و التحولات الاقتصادية. القاهرة: دار المحروسة للنشر، 2000.
- 11- مصطفى حسين المتوكل، الخصخصة خلق افاق جديدة امام القطاع الخاص. عدن: (د.د.ن)، 2001 .
- 12- الدسوقي ايهاب ، التخصيصية والاصاح الاقتصادي في الدول النامية. القاهرة: دار الهضة العربية للنشر، 1995.
- 13- عبد القادر محمد شهاب، طرق الخصخصة المختلفة. ليبيا: دار طرابلس للنشر، 2002.
- 14- احمد ماهر ، دليل المدير في الخصخص. الاسكندرية : دار الايسندرية للنشر، 1998.
- 15- هالة حلمي سعيد، التخصيصية في الدول النامية. الكويت: دار النور للنشر، 1997.
- 16- رايس وفاء، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات الخاصة. عمان: دار اليازوري العلمية، 2016.
- 17- الصغير جمال ، التخصيص نظرة عامة على العالم العربي . ابو ضبي : دار الشرق، 1995 .
- 18- العمراني حسن ، التخصيص واعادة هيكلة المنشآت العامة في المغرب . بيروت: دار السلام، 1996.
- 19- صبح محمود ، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو. القاهرة: دارعين شمس، 1999.
- 20- محمود كامل ، السياحة الحديثة ، الهيئة المصرفية للكتاب ، مصر ، 1975 .
- 21- الجلاذ أحمد ، التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق، عالم الكتاب ، القاهرة ، مصر، 1990.

- 22- فاروق كامل عز الدين ، جغرافية الترويج و السياحة .جامعة الزقازيق، مصر، 1992.
- 23- صلاح الدين ربوطي ، السياحة المستدامة . دمشق: دار رضا ، 2004 .
- 24- ماهر عبد العزيز توفيقا ،التخطيط السياحي.الإسكندرية : دار حامد للنشر،1999.
- 25- محمد خميس الزوكة، التسويق السياحي و الفنادق.السياحة و التنمية،الاردن:دار الصفاء،2005.
- 30- محمد منير حجاب، الإعلام والسياحة. ط 2 . القاهرة: دار النشر والتوزيع،. 2002 .
- 31- سالم عبدالله الشهري ، السياسة السياحية. القاهرة: دارالصناع،2000.
- 32- الصادق توفيق ، أساسيات الفنادق، الرياض :المملكة العربية السعودية، 2004
- 33- محمد منير حجاب، الإعلام والسياحة،، القاهرة : دار النشر والتوزيع 2002 .
- 34- عبيدات محمد ،التسويق السياحي،الأردن : دار وائل للنشر، . 2000 .
- 35- ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة ، دار زهران : مصر ، 1997 .

(3) البحوث العلمية :

- 1- كأواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية .أطروحة دكتوراة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير 2004).
- 2- مليكة حفيظ شبايكي، "السياحة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية، 2004،).
- 3- ساري عوض الحسنات،" ماثر الخصصة على المردودية الاقتصادية والمالية في المؤسسات" .رسالة ماجستير في الدراسات التربوية،(جامعة الدول العربية، 2011).

- 4- هلال حبيبة، توفوتي أمال، " تنمية الثروة الغابية بولاية قسنطينة". (مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية، جامعة الجزائر، 2008).
- 5- زياني غوتي بومدين، " مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية و العالمية الجديدة"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر كلية الاقتصاد ، قسم التسيير، تخصص تسيير، 2000).
- 7- بريك صباح ، "السياحة ودورها في التنمية الوطنية" ،_مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، (جامعة الجزائر ، المسيلة، معهد العلوم التجارية ، 2001).
- 8- عبد الكريم قاسم ،ترقية السياحة في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر المدرسة العليا للتجارة، 1998.
- 8- بوعقلين بديعة ، " السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي :دراسة حالة ولاية تيباز". رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ، 1996) .
- 9- بوخدوني وهيبة ،"تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصخصة: دراسة حالة فندق السفير"،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1999).
- 10- كريم قاسم "ترقية السياحة في الجزائر: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة"،(رسالة ماجستير في علوم التسيير .،جامعة الجزائر، 1998) .
- 11- عداد رشيدة ، "التسويق في المؤسسة الخدمية ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2002).
- 12- قويدر لوبزة ، السياحة من منظور اقتصادي و سبل ترقيتها في الجزائر ، (رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002)

13- حراث فتيحة ، " الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة "،رسالة ماجستير ،(جامعة الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية2000).

3)المجلات

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السياحة، سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق . 2015 الجزائر :مارس.2006 .
- 2- مراد زايد ، " السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني :حالة الجزائر " . الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 10/09 . مارس2010).
- 3- محمد أبو سماحة،"دور السياحة في النشاط الاقتصادي".مجلة سياحة وفنادق الاردنيه، العدد45 ، سبتمبر1999.
- 4- محمود قرزيز ،"واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية". الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم .جامعة باتنة الاقتصادية و علوم التسيير، 2004، .
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السياحة، سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق . 2015 الجزائر :مارس.2006 .
- 6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية .الوطنية، نوفمبر، 2000.
- عامر لعجال ،"إنشاء خمسة أقطاب سياحية كبرى" ، جريدة البلاد الجزائرية ،ماي 2007.

7) قواش خالد ، «مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2000

8) سراي فيصل ،صندوق ضمان القروض يدعم 70 مشروعا، جريدة الشروق الجزائرية، العدد 1526 ، 2005.

¹.مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة : العددين 11 و 12 سنة 2005 م

باللغة الفرنسية

1.- Ministère du Tourisme : La Charte du tourisme, Année 1966 Page 3.

2)Ministre de l'équipement et de l'aménagement du touristique, Demain l'Algérie. office des publications universitaires.

3.-Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet de développement à long terme, Mai 1986, page 3

4.-Ahmed Tessa : Economie touristique et aminagement territoire Droit et de Science économique, Alger, 1973, p 4-5

الصفحة	الموضوع
	الاية
	اهداء
أ	مقدمة
11	الفصل الاول :الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص والسياسة السياحية
13	المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص
14	المطلب الاول : مفهوم الخصخصة والقطاع الخاص
15	المطلب الثاني : اهداف الخصخصة وانواعها
17	المطلب الثالث : مبادئ ومجالات الخصخصة
19	المبحث الثاني : متطلبات الخصخصة
19	المطلب الاول : كيفية تطبيق الخصخصة
20	المطلب الثاني : اسس وظوابط سياسة الخصخصة
22	المطلب الثالث : الاثار المتوقعة لسياسات الخصخصة
25	المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للسياحة والسياسة السياحية
25	المطلب الاول : مفهوم السياحة والسياسة السياحية
28	المطلب الثاني : خصائص السياحة
35	المطلب الثالث : انواع واشكال السياسة السياحية
41	المبحث الرابع : ابعاد السياسة السياحية
41	المطلب الاول : البعد السياسي
42	المطلب الثاني : البعد الاقتصادي
45	المطلب الثالث : البعد البيئي الاكولوجي والتكنولوجي
	خلاصة الفصل
47	الفصل الثاني: السياحة في الجزائر
49	المبحث الاول : السياحة في الجزائر الثروات والامكانيات
49	المطلب الاول : الامكانيات السياحية والطبيعية
50	المطلب الثاني : الامكانيات التاريخية والحضرية

52	المطلب الثالث : الامكانيات والمنشآت القاعدية للنقل
54	المبحث الثاني : تاريخ السياحة في الجزائر
54	المطلب الاول : قبل الاستقلال
56	المطلب الثاني : بعد الاستقلال
58	المطلب الثالث : مطلع الالفية الثالثة
60	المبحث الثالث : السياسة السياحية الجزائرية عبر المخططات
60	المطلب الاول : المخطط الثلاثي
61	المطلب الثاني : المخطط الرباعي الاول والثاني
62	المطلب الثالث : المخطط الخماسي الاول والثاني
67	خلاصة الفصل الثاني
69	الفصل الثالث : القطاع الخاص وواقع السياحة في الجزائر
69	المبحث الاول : خصوصية السياحة في الجزائر
71	المطلب الاول : اشكال الخصوصية في الجزائر
72	المطلب الثاني : اسباب الخصوصية
80	المطلب الثالث : مراحل الخصوصية
80	المبحث الثاني : السياسة السياحية الجديدة في الجزائر
82	المطلب الاول : تطور نمو القطاع الخاص السياحي
85	المطلب الثاني : سياسة الاستثمارات السياحية في الجزائر
85	المبحث الثالث : التجربة الجزائرية في مجال خصوصية تسيير القطاع السياحي
86	المطلب الاول : تجربة عقد التسيير بين فندق سيفيتال ومؤسسة التسيير السياحي للوسط ومجمع هيلتون
87	المطلب الثاني : عقد تسيير بين فندق ماركير (Mercure) و مؤسسة التسيير السياحي للوسط وتجربة فندق الاوراسي.
90	المطلب الثالث : اسباب فشل خصوصية المؤسسات السياحية في الجزائر
100	خلاصة الفصل الثالث

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
56	توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962	جدول رقم (1)
61	حصيلة البرنامج السياحي للمخطط الثلاثي 1969	جدول رقم (2)
62	توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول.	جدول رقم (3)
64	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول.	جدول رقم (4)
65	طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989 .	جدول رقم (5)
73	قائمة الفنادق المعروضة للخصوصية.	جدول رقم (6)
75	تصنيف 60 فندق لغرض الخصوصية.	جدول رقم (7)
78	المحطات المعدنية ذات الأولوية المعروضة للخصوصية.	جدول رقم (8)
84	مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية.	جدول رقم (9)

ملخص الدراسة

ملخص

تمتلك الجزائر امكانيات هائلة في الميدان السياحي ولكنها تبقى الدولة الوحيدة على المستوى البحر الابيض المتوسط التي لم تستغل هذه الامكانيات رغم التطور المستمر للطلب السياحي الداخلي والخارجي ، ولذلك وجب خلال هذه المرحلة الانتقالية وضع عمليات واسعة من اجل اعطاء ديناميكية جديدة للقطاع السياحي في اطار مخطط شامل للتنمية ، وهذا من اجل تزويد الوطن بموارد من العملة الصعبة لتمويل التنمية الاقتصادية .

فعلى الدولة اذن ان تخرج من مجال التسيير عن طريق وضع استراتيجيات للخصوصية في اطار قانوني واضح ، وذلك لخلق محيط يسمح بتشجيع المبادرات وانشاء صناعة سياسية حقيقية.

Résumé

Algérie a un énorme potentiel dans le domaine du tourisme ,mais le seul pays reste au niveau de la méditerranée que ce potentiel n a pas exploite malgré le développement contenu du tourisme a la demande de la phase interne et externe , donc doit au cours de cette transition du développement de grandes opérations afin de donner un nouveau secteur touristique dynamique dans le cadre d un plan global pour le développement de cette afin de fournir a la nation des ressources de devises pour financer le développement économique , l autorisation de l'état de sortir du Domain de la gestion par l'élaboration dune stratégie de privatisation dans un cadre juridique clair afin de créer un environnement qui encourage les initiatives et la création d'un véritable industrie touristique